E/2014/41
E/ESCWA/28/9/Report

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير الدورة الثامنة والعشرين

15-18 أيلول/سبتمبر 2014

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية: 2014

الملحق رقم 21

الأمم المتحدة

E/2014/41
E/ESCWA/28/9/Report

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير الدورة الثامنة والعشرين

15-18 أيلول/سبتمبر 2014

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية: 2014

الملحق رقم 21

الأمم المتحدة
بيروت، 2014

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

E/2014/41
E/ESCWA/28/9/Report

ISSN: 1011-7024

14-00273

منشورات الأمم المتحدة

موجز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الثامنة والعشرين عملاً بقراريها 158 (د-14) المؤرخ 5 نيسان/أبريل 1987 بشأن عقد دورات اللجنة كل سنتين، و196 (د-17) المؤرخ 31 أيار/مايو 1994 بشأن تواتر دورات اللجنة، وذلك في تونس في الفترة من 15 إلى 18 أيلول/سبتمبر 2014.

وتوزّعت اجتماعات الدورة على مرحلتين، المرحلة الأولى على مستوى كبار المسؤولين والثانية على المستوى الوزاري. وفي اجتماعات كبار المسؤولين نظرت اللجنة في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في وكالاتها المتخصصة، التي ليست أعضاء في الإسكوا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة الثامنة والعشرين للجنة؛ واستعرضت التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2013-2014.

واستعرضت اللجنة نتائج المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة؛ وناقشت موضوع دعم الشعب الفلسطيني: السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛ ونظرت في مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين 2016-2017؛ وتقرير الأمينة التنفيذية عن أنشطة اللجنة؛ وتناولت قضايا الإدارة العليا.

أما على المستوى الوزاري، فعُقدت أربع حلقات حوار تناولت "العدالة الاجتماعية في سياسات الدول العربية". وقد اتخذت الإسكوا هذا العنوان موضوعاً لدورتها الثامنة والعشرين، وجرت مناقشته ضمن أربعة أبعاد استناداً إلى أوراق بحثية أعدتها الأمانة التنفيذية حول النهج الإنمائي الجديد؛ والسياسات الاقتصادية الداعمة للعدالة الاجتماعية؛ والعدالة عبر الأجيال والنفاذ إلى الموارد الطبيعية؛ والمتابعة والقياس.

واعتمدت اللجنة في ختام دورتها إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية العربية، وعدداً من التوصيات الصادرة عن اجتماعات كبار المسؤولين ومجموعة من القرارات لرفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها أو للإحاطة علماً بها. ويتضمن هذا التقرير مجموعة التوصيات والقرارات التي اتخذتها اللجنة، وعرضاً موجزاً لأهم النقاط التي أثيرت أثناء المناقشات حول بنود جدول الأعمال الموضوعية والإجرائية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	2-1	3
الفصل		
الأول- القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها والإحاطة علماً بها	3	4
الثاني- التوصيات	4	18
الثالث- موضوع الدورة: العدالة الاجتماعية في السياسات العامة للدول العربية	29-5	20
ألف- العدالة الاجتماعية والنهج الإنمائي الجديد	14-6	20
باء- السياسات الاقتصادية الداعمة للعدالة الاجتماعية	20-15	22
جيم- العدالة عبر الأجيال والنفاذ إلى الموارد الطبيعية	24-21	23
دال- العدالة الاجتماعية: المتابعة والقياس	29-25	24
الرابع- مواضيع البحث والمناقشة	105-30	25
ألف- قضايا وتطورات هامة	54-30	25
باء- مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين 2016-2017	64-55	28
جيم- تقرير الأمينة التنفيذية عن أنشطة اللجنة	80-65	30
دال- قضايا الإدارة العليا	105-81	33
الخامس- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة والعشرين	106	37
السادس- مسائل إجرائية وتنظيمية	129-107	37
ألف- المكان وموعد الانعقاد	109-107	37
باء- النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في وكالاتها المتخصصة، التي ليست أعضاء في الإسكوا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة الثامنة والعشرين للجنة	112-110	37
جيم- الافتتاح	120-113	38
دال- الحضور	121	40
هاء- انتخاب أعضاء المكتب	124-122	40
واو- وثائق التفويض	125	40
زاي- جدول الأعمال	127-126	41
حاء- مكان وموعد انعقاد الدورة التاسعة والعشرين للجنة	128	42
طاء- ما يستجد من أعمال	129	42

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين		43
المرفق الثاني- قائمة الوثائق		51

مقدمـة

1- عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الثامنة والعشرين عملاً بأحكام قراريها 158 (د-14) المؤرخ 5 نيسان/أبريل 1987 بشأن عقد دورات اللجنة كل سنتين، و196 (د-17) المؤرخ 31 أيار/مايو 1994 بشأن تواتر دورات اللجنة.

2- ويتضمن هذا التقرير ملخصاً عن أعمال اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين المنعقدة في ثماني جلسات عامة، ضمنها أربع جلسات لاجتماعات كبار المسؤولين وأربع حلقات حوار وزارية، وأربع جلسات مغلقة، وذلك في تونس في الفترة من 15 إلى 18 أيلول/سبتمبر 2014.

الفصل الأول
القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها والإحاطة علماً بها

3- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة المنعقدة في 19 أيلول/سبتمبر 2014، مجموعة من القرارات لرفعها إلى المجلس الاقتصادي للبت فيها والإحاطة علماً بها.

إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية

1- نحن، ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المجتمعون في تونس في الدورة الثامنة والعشرين للجنة، نلتزم بالعدالة الاجتماعية كقيمة جوهرية في الثقافة العربية والإسلامية، وركناً أساسياً لبناء مجتمعات آمنة ومتلاحمة ومزدهرة.

2- نسعى للعمل على تحقيق المساواة والإنصاف في بلداننا، وعلى مكافحة الفقر، وعلى تحقيق استدامة التنمية، وعلى بناء الشراكات من أجل التنمية، وهي مبادئ كرستها الصكوك والمواثيق الدولية.

3- ونسجل بكل اهتمام التحديات الجسيمة التي تواجهها منطقتنا العربية في مختلف مجالات التنمية الإنسانية. ونؤكد على أهمية مجابهة تهديدات المساس بالتلاحم الاجتماعي وتحديات ندرة المياه وشحها، وانعدام الأمن المائي والغذائي، والتلوّث البيئي وتغيّر المناخ، وتراكم الديون على الدول العربية الفقيرة، وهي عوامل تعوق الجهود المبذولة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

4- ويؤلمنا ما تشهده المنطقة من صراعات متأججة، توقع خسائر جسيمة في الأرواح ومصادر الرزق، والموارد، ومن توترات طائفية ومذهبية تقع آثارها المدمرة على شرائح كبيرة من المجتمع وتقوّض أسس التلاحم الاجتماعي.

5- ندين بشدة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المدنيين الفلسطينيين وعلى البنية التحتية، وآخرها الهجوم على غزة في تموز/يوليو وآب/أغسطس 2014. ونقرّ بأن الاحتلال الإسرائيلي وما يعتمده من سياسات وممارسات التمييز والفصل العنصري والاستمرار في سياسات الاستيطان وتهويد القدس الشرقية، هو انتهاك صارخ لحقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ولحقوق السوريين في الجولان المحتل.

6- نستنكر تصاعد النداءات العنصرية الداعية إلى إحياء مفهوم النقاء الديني للدول، ولا سيما من الحكومة الإسرائيلية والجماعات المتطرفة الطارئة على المنطقة، وفي هذا المفهوم انتهاك جسيم لأبسط حقوق الإنسان في المساواة والتحرر والعيش في منأى عن التمييز.

7- وندين بشدة موجات الإرهاب الشرسة التي تتعرض لها مجتمعاتنا فتقوّض فرصها في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية بما تمثله من تهديد لمواردها ومقدّراتها، وتبديد لمكتسباتها التنموية التي أنجزتها شعوب وحكومات المنطقة على مدار عقود متتالية. ندعو الهيئات والمنظمات في المنطقة لدراسة مخاطر كل أوجه الحصار الاقتصادي وتبييض الأموال وعلاقته بتمويل الارهاب والمساعدة في اقتراح التدابير الكفيلة بالحد من هذه المخاطر التي تهدد التنمية والأمن والسلم الاجتماعيين.

8- ونجدد تأكيدنا على أن العدالة الاجتماعية هي شرط أساسي لتحقيق السلام، والأمن، والتماسك الاجتماعي، وأن السلام والأمن والتماسك الاجتماعي تشكل بدورها دعائم صلبة للعدالة الاجتماعية.

9- ونذكّر بقرار اللجنة 304 (د-27) المؤرخ 12 أيار/مايو 2012، بشأن دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، وقد تضمن دعوة للدول الأعضاء إلى تكثيف جهودها من أجل ترسيخ مفهوم العدالة الاجتماعية في استراتيجيات التنمية المستدامة، ومعالجة متطلبات جميع الفئات في المجتمع.

10- ونشير إلى خطة عمل جامعة الدول العربية للفترة 2012-2016[(1)]، وإلى إعلان عمّان حول أولويات المنطقة العربية في التنمية الشاملة والمستدامة لما بعد عام 2015[(2)]، وما فيهما من تأكيد على الرابط بين التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية في المنطقة.

11- ونشيد بالجهود المبذولة والتقدم المحرز في التصديق على المعاهدات والصكوك الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي المشاركة في قيادة عملية التحضير لخطة التنمية لما بعد عام 2015.

12- ونؤكد التزام الدول العربية بتنمية الشباب، وذوي الاحتياجات الخاصة، ونؤكد على ضرورة تخطي العقبات القائمة أمام تمكينهم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ونؤكد أهمية الاستفادة من طاقات المسنين وإفساح المجال أمامهم للمساهمة في عملية التنمية.

13- نؤكد أيضاً أهمية الدور الذي تؤديه السياسات الاقتصادية الفعالة في تحقيق هدفي العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة للجميع، بما يكفل الحد من التفاوت بين الفئات الاجتماعية داخل البلد الواحد.

14- نسعى إلى اتخاذ التدابير اللازمة للحد من البطالة دون تمييز، لاستحداث فرص العمل؛ وتنمية قطاعات الإنتاج؛ وتحقيق المواءمة ما بين برامج التعليم وسوق العمل؛ وتحسين أنظمة الحوكمة الاقتصادية.

15- نؤكد على ضرورة اعتماد سياسات، ووضع آليات لمقاومة العنف ضد المرأة، واتخاذ تدابير لدعم مشاركتها بالفعالية المطلوبة في اتخاذ القرار.

16- نعمل على وضع استراتيجيات لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية دون إقصاء أو تمييز، لتلبية متطلبات مختلف الفئات السكانية.

17- نقر بأهمية تعزيز مؤسسات المجتمع المدني وجميع الفاعلين في صياغة سياسات التنمية الاجتماعية وبالأخص الحماية الاجتماعية، وتنفيذها، ومتابعتها وتقييمها.

---

(1) انبثقت الخطة الخمسية عن الاجتماع المواضيعي الثاني لوزراء الشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية، الذي عُقد في القاهرة في 28 أيار/مايو 2012.

(2) أقره وزراء الشؤون الاجتماعية كوثيقة ختامية للمؤتمر حول أولويات المنطقة العربية في التنمية الشاملة والمستدامة لما بعد عام 2015، عمَّان، 11 أيار/مايو 2014.

18- ندعم الحق في الصحة وفي التعليم، دون إقصاء وتمييز، المنصوص عليهما في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك لتمكين الأفراد.

19- نؤكد الحاجة الملحة إلى اعتماد سياسات لحفظ الموارد الطبيعية المتضائلة، وإدارتها بنهج يكفل حماية البيئة ويضمن العدالة للأجيال المقبلة.

20- نؤكد العزم على تعزيز حس المواطنة المسؤولة والحرص على مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار.

21- وفي هذا السياق، نطلب إلى الأمانة التنفيذية للجنة:

(أ) دمج موضوع العدالة الاجتماعية بجميع أبعاده في الإعداد لخطة التنمية لما بعد عام 2015، وأهداف التنمية المستدامة، وبلورة آليات واضحة للتنفيذ والرصد تضمن تحقيق هذه الأهداف على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، وفقاً للإمكانات المتاحة لكل دولة عضو؛

(ب) بناء قدرات الدول الأعضاء على وضع السياسات في جميع المحاور ذات العلاقة بما فيها أنشطة التدريب وورش العمل وكذلك إجراء البحوث وتنفيذ الأنشطة المعيارية، وإعداد دراسات تتناول مواضيع العدالة، والفقر، وعدم المساواة، والحماية الاجتماعية، والاحتواء الاجتماعي، وتمكين المرأة، وإدارة الموارد الطبيعية، ودعم الطاقة المتجددة، والحصول على التكنولوجيا، ومفهوم الحوكمة الرشيدة، وكذلك السياسات التجارية ودورها في تحقيق التنمية؛

(ج) تقديم الخدمات الاستشارية والدعم الفني إلى الدول الأعضاء في وضع سياسات ناجعة لتعزيز التلاحم الاجتماعي، والتصدي لتحديات تنمية الشباب والمرأة، ودعم تمكين المرأة والشباب من المشاركة في صنع القرارات؛

(د) رصد واقع الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وتتبّع تداعياته على ضوء التطورات الإقليمية والدولية، وتحليل آثاره المعوّقة لتحقيق العدالة، بجميع أبعادها في فلسطين وفي المنطقة بأسرها، لمساندة الجهود الحقوقية والقانونية لإدانة الاحتلال الإسرائيلي ودعم جهود الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه؛

(هـ) بلورة أداة لرصد التقدم نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية وقياسه، وبناء قدرات الدول والأجهزة الإحصائية الوطنية على جمع المؤشرات الموحدة، وتكوينها، وتحليلها، ونشرها.

22- من تونس، نجدد التزامنا من أجل العدالة الاجتماعية لشعوبنا، رؤية وطريقاً إلى مستقبل يشرق كرامة وعزة وازدهاراً.

الجلسة العامة الثامنة
18 أيلول/سبتمبر 2014

314 (د-28) المنتدى العربي حول التنمية المستدامة

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"[1]، وتحديداً الفقرة 97 التي تقرّ بأهمية البعد الإقليمي للتنمية المستدامة وقدرة الأطر الإقليمية على أن تكمّل سياسات التنمية المستدامة وتيسّر تجسيدها بفعالية في إجراءات عملية على الصعيد الوطني، والفقرة 84 المتعلقة بإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة 290/67 بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية، وتحديداً الفقرة 7 (و) التي تقرّر أن يستفيد المنتدى من العمليات التحضيرية على المستوى الإقليمي، والفقرة 13 التي تسلم بأهمية البعد الإقليمي للتنمية المستدامة وتدعو اللجان الإقليمية للأمم المتحدة إلى المساهمة في أعمال المنتدى، بطرق منها عقد اجتماعات إقليمية سنوية تشارك فيها الكيانات الإقليمية المعنية الأخرى والمجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية عند الاقتضاء،

وإذ تذكّر بقرارها 305 (د-27) بشأن التنمية المستدامة في المنطقة العربية ومتابعة مقرّرات مؤتمر ريو+20 وتنفيذها،

وإذ تلاحظ التحديات والظروف الإقليمية الراهنة وأهمية التعامل معها من خلال نهج تنموي متكامل ومتوازن،

وإذ تنوّه بالجهود التي تبذلها البلدان العربية لتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى وثيقة دبي للتنفيذ الإقليمي العربي لمخرجات ريو+20[2] التي أكدت أهمية دور اللجان الإقليمية في متابعة العمليات الدولية التي أطلقها مؤتمر ريو+20، وكذلك إلى مخرجات المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة الذي نظمته الإسكوا بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لغرب آسيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية[3]،

وإذ تعرب عن تقديرها لجهود الأمانة التنفيذية للإسكوا في متابعة نتائج مؤتمر ريو+20 والتحضير الإقليمي الجيد في إطار العملية الدولية الجارية لصياغة خطة التنمية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة، وفي الإعداد للدورة الثانية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والسعي إلى إشراك جميع الجهات والقطاعات المعنية في بلورة منظور إقليمي عربي واضح يأخذ في الاعتبار أولويات المنطقة العربية والتحديات التي تواجهها؛

---

(1) قرار الجمعية العامة 288/66.

(2) صدرت عن اجتماع التنفيذ الإقليمي العربي للدورة العشرين للجنة التنمية المستدامة متابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للعام 2012 ريو+20 في دبي، 29-30 أيار/مايو 2013؛ متاحة على http://css.escwa.org.lb/sdpd/2044/RIMOutcomeAr.pdf.

(3) الإسكوا، تقرير المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة، عمّان، 2-4 نيسان/أبريل 2014، E/ESCWA/SDPD/2014/WG.1/6/Report.

1- **تشجع** الدول الأعضاء على المشاركة الفعّالة في المفاوضات الحكومية الدولية الجارية لصياغة خطة التنمية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة، وفي الاجتماعات السنوية المقبلة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

2- **تدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة الواسعة في اجتماعات المنتدى العربي حول التنمية المستدامة وتحقيق التوازن في تمثيل المؤسسات الحكومية في هذا المنتدى؛

3- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية عقد المنتدى العربي حول التنمية المستدامة بشكل دوري بالمشاركة مع جامعة الدول العربية والمنظمات المعنية بالتنمية المستدامة للإعداد لدورات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ولاستعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والمساهمة في إطلاق شراكات إقليمية للنهوض بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية؛

4- **تطلب أيضاً** إلى الأمانة التنفيذية رصد التقدّم المحرز في المنطقة العربية نحو تحقيق التنمية المستدامة وإعداد تقارير حول هذا الشأن بالاستناد إلى البيانات الرسمية وتقديمها إلى المنتدى العربي حول التنمية المستدامة؛

5- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يقدّم إلى اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين تقريراً عن الإجراءات المتخذة تنفيذاً لهذا القرار.

الجلسة العامة الثامنة
18 أيلول/سبتمبر 2014

315 (د-28) إنشاء لجنة حكومية للتكنولوجيا من أجل التنمية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 التي سلمت فيها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأنّ للعلم والتكنولوجيا، وبالأخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دوراً حيوياً في تحقيق الأهداف الإنمائية؛ وإلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 68/2004 المؤرخ 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 بشأن العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية؛

وإذ تشير أيضاً إلى مخرجات القمة العالمية لمجتمع المعلومات (جنيف 2003 - تونس 2005) وبالأخص برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات (أجندة تونس 2005) وما نتج عنها من آليات ومنتديات عملية على مستوى القمة؛

وإذ تشير كذلك إلى الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية الذي يتضمن غاية متعلقة بإتاحة الفوائد التي توفرها التكنولوجيات الجديدة على التنمية، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ تدرك أهمية زيادة مشاركة حكومات الدول الأعضاء في الإسكوا في تحديد الأولويات، والتخطيط لبرامج الإسكوا المتعلقة بمجالات التكنولوجيا من أجل التنمية، وتطويرها،

وإذ تدرك أيضاً الحاجة إلى تعزيز التنسيق والتكامل بين الإسكوا والمنظمات الإقليمية العربية حول سياسات وبرامج التكنولوجيا من أجل التنمية، بهدف تلبية احتياجات الدول الأعضاء والعمل على تطوير هذه التكنولوجيا لأغراض التنمية الشاملة في المنطقة العربية،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار التوصيات الناتجة عن عملية التقييم التي أجرتها الإسكوا لآليات عملها والمتضمنة إنشاء لجنة تُعنى بالتكنولوجيا من أجل التنمية،

وإذ تؤكد على أهمية دور الإسكوا في تعزيز قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصناعتها وتفعيل دورها في التنمية وبناء مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي في الدول الأعضاء، وربطها بالمسار الدولي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وما نتج عنها من آليات ومنتديات عالمية ومنها المنتدى العالمي لحوكمة الانترنت، وتفعيل دور الدول الأعضاء على المستوى الدولي في تلك المحافل الدولية،

وإذ تؤكد كذلك على أهمية دور مركز الإسكوا للتكنولوجيا في مجال العلوم والتكنولوجيا وتشبيك جهات البحث العلمي والتكنولوجي في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الدول الأعضاء،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار جهود البرنامج الفرعي 4 للأمانة التنفيذية "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي" وانجازاته السابقة في المجالين السابقين منذ تأسيسه لخدمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ناحية، وقطاع البحث العلمي والتكنولوجي من ناحية أخرى؛

واسترشاداً بما قامت به لجان الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى في سبيل إنشاء لجان متخصصة في مجالات التكنولوجيا من أجل التنمية؛

1- **تؤيد** تغيير مسمى البرنامج الفرعي 4 من "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي" إلى "التكنولوجيا من أجل التنمية والتكامل الإقليمي"؛

2- **تقرر** إنشاء لجنة حكومية باسم "لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية" تضم ممثلين عن الدول الأعضاء في الإسكوا من ذوي الخبرة في مجالي عمل البرنامج الفرعي الرئيسيين المشار إليهما أعلاه، بدلاً من اللجنة الاستشارية القائمة حاليا وباستخدام الموارد المخصصة لها، على أن تتولى اللجنة الحكومية الجديدة المهام التالية:

(أ) مناقشة الأولويات المتعلقة ببرامج عمل الإسكوا وخطط عملها المتوسطة الأجل في مجالات التكنولوجيا من أجل التنمية، منها مجال البحث العلمي والابتكار؛ ومجال الاقتصاد الرقمي ومجتمع المعلومات؛ والاقتصادات القائمة على المعرفة؛ والمجالات الجديدة الناشئة؛

(ب) الوقوف على التقدم المحرز في الدول الأعضاء في مجالات التكنولوجيا، بما فيها تلك المجالات المتعلقة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحوكمة الإنترنت والاقتصاد الرقمي ومجتمع المعلومات من ناحية؛ والمجالات المتعلقة بالبحث العلمي والابتكار ونقل التكنولوجيا عموماً من ناحية أخرى؛ وإعداد التوصيات اللازمة لتعزيز مسيرة التنمية لهذين المجالين؛

(ج) متابعة تطور المسارات والمؤتمرات والمنتديات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بعمل البرنامج الفرعي، وتنسيق الجهود الإقليمية على صعيد تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عنها؛

(د) دعم استمرار الأمانة التنفيذية في متابعة إنجاز برنامج العمل وأجندة تونس المنبثقة عن القمة العالمية حول مجتمع المعلومات (جنيف 2003 وتونس 2005) وفي المشاركة في أعمال ومشاريع القمة لما بعد عام 2015؛

(هـ) تعزيز عمل الأمانة التنفيذية في دعم التعاون مع المجالس الوزارية ذات العلاقة التابعة لجامعة الدول العربية والمنظمات والاتحادات المرتبطة بها مثل مجلس الوزراء العرب للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمنظمة العربية للتنمية الإدارية وغيرها من المنظمات المتخصصة، في مواءمة السياسات والاستراتيجيات ودعم التواصل والشراكات وتنسيق المواقف على الصعيد الدولي بالاضافة إلى بناء القدرات.

3- **تقرر أيضاً** عقد دورة مرة كل سنتين للجنة ابتداء من عام 2016؛

4- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة الثامنة
18 أيلول/سبتمبر 2014

316 (د-28) دعم الشعب الفلسطيني

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 19/67 المؤرخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 بشأن مركز فلسطين في الأمم المتحدة والذي قررت بموجبه منح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة 12/68 المؤرخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 الذي أعلنت فيه عام ٢٠١٤ السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني،

وإذ تشير كذلك إلى قرارات الجمعية العامة 14/68 بشأن البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين، و13/68 بشأن شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة، و12/68 بشأن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، المؤرخة جميعها 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2013،

وإذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 26/2014 المؤرخ 11 تموز/يوليو 2014 بشأن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل،

وإذ تذكّر بقراريها 307 (د-27) المؤرخ 10 أيار/مايو 2012 و292 (د-26) المؤرخ 19 أيار/مايو 2010 اللذين يؤكدان على التمسك بالحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف ودعم جهود الشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية لإقامة دولة فلسطين المستقلة والتي تبسط سيطرتها على كامل أراضيها، على أساس قرارات الأمم المتحدة، ويطلبان تكثيف الجهود لزيادة الوعي بحقوق الشعب الفلسطيني والانتهاكات التي يتعرض لها،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي أعدّته الأمانة التنفيذية للإسكوا في عام 2014 حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل[1]، والذي يشير إلى التدهور المستمر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لاستمرار السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تنتهك القانون الدولي، لا سيما ممارسة سياسة العقاب الجماعي ضد الشعب الفلسطيني، وحصار قطاع غزة، والتوسع الاستيطاني غير الشرعي على الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وبناء الجدار الفاصل، ومنع الفلسطينيين ومؤسساتهم من الوصول إلى مواردهم الطبيعية من أراض زراعية وموارد مائية واستخدامها، فضلاً عن الاستخدام المفرط للقوة من قبل الجيش والأجهزة الأمنية الإسرائيلية والهدم المستمر لبيوت الفلسطينيين ومنشآتهم دون رادع أو عقاب، وعنف المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين وأملاكهم ومقدساتهم،

وإذ تحيط علماً أيضاً بتقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 الصادر في 13 كانون الثاني/يناير 2014[2]، وبالملاحظات الختامية للجنة القضاء على التمييز العنصري[3] التي عبرت فيها عن هولها تجاه بعض الممارسات والسياسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة وخاصة "الفصل المحكم بين مجموعتين من الناس تعيشان على أرض واحدة لكنهما لا تتمتعان بالمساواة في استخدام الطرقات والبنى التحتية ولا بالمساواة في الحصول على الخدمات الأساسية والوصول إلى الموارد المائية"، واعتبرت أن ذلك يشكل انتهاكاً للمادة 3 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، فضلاً عن كونها تنتهك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ تشير إلى القرارين 594 و595 الصادرين عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها الخامسة والعشرين بتاريخ 26 آذار/مارس 2014 واللذين يؤكدان استمرار التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، والرفض القاطع للاعتراف بإسرائيل دولة يهودية،

---

(1) A/69/81–E/2014/13.

(2) الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الخامسة والعشرون، تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، ريتشارد فولك، 13 كانون الثاني/يناير 2014، A/HRC/25/67.

(3) الأمم المتحدة، لجنة القضاء على التمييز العنصري، الدورة الثمانون، 13 شباط/فبراير – 9 آذار/مارس 2012، النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 9 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، CERD/C/ISR/CO/14-16.

وإذ تلاحظ مع التقدير إصرار الفلسطينيين رغم كل الصعاب، على مواصلة بذل الجهود لبناء المؤسسات وتحقيق التنمية، وإحلال السلام العادل والشامل على أساس التمسك بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإنفاذ القانون الدولي في الأرض المحتلة،

وإذ تلاحظ مع التقدير أيضاً الجهود التي تبذلها الأمانة التنفيذية في دعم الشعب الفلسطيني وبناء مؤسساته ورفع مستوى وعي المجتمع الدولي بالحقوق الفلسطينية التي يكفلها عدد كبير من القرارات والمواثيق والاتفاقيات الدولية،

وإذ تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المتزايدة للمؤسسات والهيئات الفلسطينية في سياق بناء الدولة وتحقيق التنمية على الرغم من الاحتلال، والتي يشكل عدد الطلبات للتعاون الفني التي تتلقاها الأمانة التنفيذية من الحكومة الفلسطينية أحد مؤشراتها،

1- **ترحب** بقرار الجمعية العامة 19/67 الذي قررت بموجبه منح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة؛

2- **ترحب أيضاً** بقرار الجمعية العامة 12/68 الذي أعلنت فيه عام ٢٠١٤ السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛

3- **تدعو** المجتمع الدولي إلى دعم حكومة الوفاق الوطني التي تشكلت بموجب اتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية الذي أنجز في أيار/مايو 2014 والذي يؤكد على وحدة الشعب الفلسطيني؛

4- **تدين بأشد العبارات** الاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزة وتعتبره فصلاً جديداً من فصول المحاولات الإسرائيلية لكسر إرادة الشعب الفلسطيني، وتؤكد على أن استهداف المدنيين ومنازلهم والبنى التحتية بالشكل الذي حصل في القطاع يشكل انتهاكات جديدة للقانون الدولي الإنساني ويؤكد من جديد ضرورة محاسبة إسرائيل على جرائمها في هذا السياق؛

5- **تدين** سائر ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وسياساته في الأرض الفلسطينية المحتلة التي تصل إلى مستوى الفصل العنصري وتؤدي إلى التدهور المستمر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني وإلى انتهاك حقوقه الجماعية والفردية؛

6- **تدعو** الدول الأعضاء إلى ما يلي:

(أ) تعزيز دعمها للشعب الفلسطيني في سعيه إلى نيل حقوقه كاملة ووقف الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الفلسطينية وللقانون الدولي وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعاصمتها القدس الشرقية؛

(ب) دعم مساعي فلسطين لنيل العضوية الكاملة في جميع الوكالات الدولية المتخصصة والانضمام إلى المواثيق والبروتوكولات الدولية باعتبار ذلك حقا أصيلا لدولة فلسطين؛

(ج) تكثيف جهود الدعم والمساندة لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وبقائه على أرضه والتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للإحتلال الإسرائيلي وسياساته؛

(د) المشاركة في إحياء السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني عبر تنظيم سلسلة من الفعاليات أو إقامة عدد من الفعاليات المقررة سلفاً، وخاصة الثقافية منها، تحت شعار التضامن مع الشعب الفلسطيني؛

(هـ) المشاركة في إحياء اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في 29 تشرين الثاني/نوفمبر عبر تنظيم أنشطة خاصة لهذه المناسبة، و/أو المشاركة بأرفع مستوى ممكن في النشاط الذي تنظمه الأمانة التنفيذية؛

(و) تشجيع الهيئات الأهلية العربية والأجنبية على إطلاق مبادرات لتعزيز قدرات الشعب الفلسطيني ودعم سعيه لنيل كافة حقوقه، وتأمين الدعم المعنوي والمادي لهذه المبادرات حيثما أمكن؛

(ز) دعم جهود الهيئات الإنسانية والخيرية العربية العاملة على مساعدة الشعب الفلسطيني؛

(ح) المساهمة في حشد الدعم الدولي لإعادة إعمار قطاع غزة والمشاركة الفعالة في المؤتمر الدولي للمانحين المقرر عقده في جمهورية مصر العربية في تشرين الأول/أكتوبر 2014؛

(ط) حث الهيئات الفرعية للإسكوا لإعطاء أهمية خاصة لأوضاع الشعب الفلسطيني؛

7- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية أن ترفع من مستوى دعمها للشعب الفلسطيني ومؤسساته، على كافة الأصعدة بما في ذلك تعزيز البرنامج الفرعي السابع بالموارد البشرية اللازمة لدعم أنشطة برنامج العمل الآتي:

(أ) تقديم المساعدة المعيارية والفنية للمؤسسات الفلسطينية على أساس الاحتياجات الفلسطينية؛

(ب) تكثيف أنشطتها حول فلسطين، وتنظيم أنشطة خاصة للسنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، بهدف زيادة الوعي وحشد الدعم للشعب الفلسطيني في فلسطين والشتات، وتأمين أوسع تغطية إعلامية ممكنة لهذه الأنشطة؛

(ج) تقديم تقرير دوري إلى اللجنة في دوراتها الوزارية يسلط الضوء على انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الشعب الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الحقوق التي ينص عليها القانون الدولي والمواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛

(د) رصد التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي، وحشد الشركاء الإقليميين لدعم الشعب الفلسطيني في فلسطين والشتات ومؤسساته، ومساندة جهوده التنموية، والضغط والمناصرة لنيل كافة حقوقه التي تكفلها قرارات الأمم المتحدة والمعاهدات والمواثيق الدولية؛

8- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير عن التقدّم المحرز في تنفيذه إلى اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين.

الجلسة العامة الثامنة
18 أيلول/سبتمبر 2014

317 (د-28) اعتماد مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين 2016-2017

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

وقد نظرت في مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين 2016-2017[*]،

وإذ تضع في اعتبارها أن مشروع الإطار الاستراتيجي قد عُدّل على ضوء مناقشات تناولت كلاً من البرامج الفرعية خلال دورات اللجان الحكومية الدولية المتخصصة، وأيضاً خلال الاجتماع الثامن للجنة الفنية والملاحظات الواردة من الدول الأعضاء قبل وبعد الاجتماع، وخلال اجتماع كبار المسؤولين في الدورة الثامنة والعشرين،

وإذ تلاحظ أنّ مشروع الإطار الاستراتيجي يعبّر عن أولويات الدول الأعضاء في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

1- **تقرّ** مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين 2016-2017؛

2- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية تعميم الإطار الاستراتيجي بالصيغة التي أقرّتها الدول الأعضاء.

الجلسة العامة الثامنة
18 أيلول/سبتمبر 2014

318 (د-28) اعتماد تقارير دورات الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تؤكد أهمية الدور الذي تؤديه الهيئات الفرعية في تصميم وتنسيق ومتابعة برنامج عمل اللجنة كل في مجال اختصاصها وتحقيق الفوائد المثلى للدول الأعضاء،

وإذ تدرك أهمية تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات الفرعية لتمكين الإسكوا من أداء مهامها في الاختصاصات التي تقع ضمن صلاحيات هذه الهيئات،

وقد نظرت في التوصيات الواردة في تقارير الهيئات الفرعية عن دوراتها المنعقدة في الفترة الفاصلة بين الدورتين السابعة والعشرين والثامنة والعشرين للجنة، وهي تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها العاشرة[1]، وتقرير لجنة الطاقة عن دورتها التاسعة[2]، وتقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها التاسعة[3]،

(*) الوثيقة E/ESCWA/28/7.

(1) E/ESCWA/SD/2012/IG.1/10/Report.

(2) E/ESCWA/SDPD/2013/IG.2/7/Report.

(3) E/ESCWA/SDD/2013/IG.1/6/Report.

وتقرير لجنة المرأة عن دورتها السادسة[4]، وتقرير اللجنة الفنية عن اجتماعها السابع[5]، وتقرير لجنة الموارد المائية عن دورتها العاشرة[6]، وتقرير لجنة النقل عن دورتها الثالثة عشرة[7]، وتقرير لجنة النقل عن دورتها الرابعة عشرة[8]، وتقرير اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية عن دورتها الثامنة[9]، وتقرير اللجنة الفنية عن اجتماعها الثامن[10]،

1- **تقرّ** التوصيات الواردة في تقارير الهيئات الفرعية، مع الأخذ بالتعديلات التي تم الاتفاق عليها أثناء الدورة الثامنة والعشرين للجنة؛

2- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية إعداد ورقة بشأن الطلبات المتعلقة بتواتر دورات كل من اللجنة الإحصائية ولجنة الموارد المائية ولجنة الطاقة بشكل سنوي وبيان أسباب ومبررات تلك الطلبات؛

3- **تدعو** الدول الأعضاء إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ التوصيات الواردة في هذه التقارير بعد تعديلها.

الجلسة العامة الثامنة
18 أيلول/سبتمبر 2014

319 (د-28) اعتماد التعديلات المقترحة على برنامج عمل الإسكوا لفترة السنتين 2014-2015

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تحيط علماً بالتقدم المحرز في عام 2014 في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين 2014-2015،

وإذ تعرب عن ارتياحها للإنجازات التي تحققت في الفترة السابقة،

وإذ تشير إلى التعديلات المقترح إدخالها على برنامج العمل،

---

(4) E/ESCWA/ECW/2013/IG.1/7/Report.

(5) E/ESCWA/2012/C.7/8/Report.

(6) E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/8/Report.

(7) E/ESCWA/EDGD/2012/IG.1/8/Report.

(8) E/ESCWA/EDGD/2013/IG.1/7/Report.

(9) E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/10/Report.

(10) E/ESCWA/2013/C.8/10/Report.

1- **تقرّ** التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين 2014-2015[*] مع الأخذ بعين الإعتبار الملاحظات الواردة من الدول الأعضاء خلال الدورة؛

2- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية متابعة تنفيذ برنامج العمل وتضمينه الأنشطة اللازمة لمواجهة أية تحديات قد تنشأ في المنطقة العربية.

الجلسة العامة الثامنة
18 أيلول/سبتمبر 2014

320 (د-28) تغيير اسم اللجنة الفنية إلى "اللجنة التنفيذية" وتعديل صلاحياتها

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرارها الذي اتخذته في 11 أيار/مايو 2006 خلال دورتها الوزارية الرابعة والعشرين والقاضي بتشكيل لجنة فنية تجتمع مرة كل ستة أشهر لمتابعة تنفيذ برنامج العمل[1]،

وإذ تشير أيضاً إلى المهام المنوطة باللجنة الفنية على النحو المبين في صلاحياتها المنقحة التي صدرت في اجتماعها الخامس المعقود يومي 6 و7 نيسان/أبريل 2011، والتي تنص على أن تعقد اللجنة الفنية ثلاثة اجتماعات في كل فترة من فترات السنتين، لدعم دورات اللجنة الوزارية وإسداء المشورة للأمانة التنفيذية ومساعدتها في تخطيط وتنفيذ برنامج العمل واتخاذ الإجراءات بشأن أي مسائل أخرى،

وقد نظرت في توصية اللجنة الفنية في اجتماعها السابع بتعديل ولاية اللجنة الفنية من أجل تيسير عملها وتعزيز قدرتها على اتخاذ القرارات والاستجابة للتطورات الإقليمية والدولية[2]،

وقد نظرت أيضاً في توصية اللجنة الفنية في اجتماعها الثامن بتغيير اسم اللجنة الفنية لتصبح "اللجنة التنفيذية" وتعديل صلاحياتها لكي تتمكن من الاضطلاع بدور أكبر في توجيه وتنسيق أنشطة اللجنة[3]،

وإذ تلاحظ تزايد التحديات العالمية والإقليمية وضرورة تطوير استجابات إقليمية سريعة لها،

وإذ تؤكد أهمية تعزيز مشاركة حكومات الدول الأعضاء في آليات صنع القرار في اللجنة، ولا سيما من أجل اتباع نهج متكامل إزاء عمل اللجنة،

1- **تقرر** تغيير اسم اللجنة الفنية إلى "اللجنة التنفيذية"؛

2- **تقرر أيضاً** مراجعة دور اللجنة الفنية وصلاحياتها بأثر فوري، على النحو المبين في مرفق هذا القرار؛

3- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي متابعة تنفيذ هذا القرار.

(*) الوثيقة E/ESCWA/28/6(Part II).

(1) الإسكوا، تقرير الدورة الرابعة والعشرين، 8-11 أيار/مايو 2004، E/ESCWA/24/10، الفقرة 49.

(2) الإسكوا، تقرير اللجنة الفنية عن اجتماعها السابع، 18-19 آذار/مارس 2013، E/ESCWA/2012/C.7/8/Report، الفقرة 7 (ف).

(3) الإسكوا، تقرير اللجنة الفنية عن اجتماعها الثامن، 10-12 كانون الأول/ديسمبر 2013، E/ESCWA/2013/C.8/10/Report، الفقرة 6 (ز).

المرفق

مراجع إسناد اللجنة التنفيذية

1- تقدم اللجنة التنفيذية تقريراً عن أنشطتها إلى اللجنة الوزارية في دوراتها.

2- تعقد اللجنة التنفيذية ثلاثة اجتماعات في الفترة ما بين الدورات الوزارية كل عامين.

3- تكون اللجنة مخوّلة تقديم قرارات وتقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاعتمادها، على ألا تتضمن قرارات خاصة بتغيير صلاحيات اللجنة.

4- تضطلع اللجنة التنفيذية بما يلي:

(أ) تنظيم دورات اللجنة؛

(ب) النظر في برامج عمل الهيئات الفرعية واعتمادها، على أساس معايير تحددها اللجنة التنفيذية؛

(ج) ضمان الاتساق بين البرامج الفرعية؛

(د) معالجة جميع القضايا المتصلة بتخطيط البرامج.

5- تكون عضوية اللجنة التنفيذية على غرار عضوية اللجنة الوزارية.

6- يمكن دعوة رؤساء الهيئات الفرعية التابعة للجنة أو نوابهم إلى حضور اجتماعات اللجنة التنفيذية.

7- يمكن أن تقترح اللجنة التنفيذية إدخال تعديلات على صلاحياتها على أن تنظر فيها اللجنة الوزارية لاعتمادها.

8- يتولى رئاسة اللجنة التنفيذية ممثل الدولة التي تتولى رئاسة دورة اللجنة.

الجلسة العامة الثامنة
18 أيلول/سبتمبر 2014

321 (د-28) تغيير اسم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية"

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1818 (د-55) المؤرخ 9 آب/أغسطس 1973 والذي تم بموجبه تأسيس اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وتعريف صلاحياتها،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 69/1985 المؤرخ 26 تموز/يوليو 1985 والذي تم بموجبه تغيير اسم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وتعديل صلاحياتها لتعكس اسمها الجديد،

وإذ تستذكر قرارها ٣٠٢ (د-٢٧) المؤرخ 10 أيار/مايو 2012 والذي تطلب فيه إلى الأمانة التنفيذية التنسيق مع الجهات المعنية في الأمم المتحدة ومجلس جامعة الدول العربية لتحويل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية،

وقد نظرت في توصيات الدول الأعضاء الصادرة عن اللجنة الفنية في اجتماعيها السابع[1] والثامن[2] بشأن تغيير اسم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية"،

وقد أحيطت علماً بالاتصالات التي قامت بها الأمانة التنفيذية مع جامعة الدول العربية والإدارة القانونية بالأمم المتحدة،

وإذ تأخذ في الاعتبار ولاية اللجنة المتمثلة في معالجة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء والدور الفريد الذي تضطلع به في تعزيز التكامل الإقليمي بين هذه الدول،

1- **توصي** المجلس الاقتصادي والاجتماعي بما يلي:

(أ) تسمية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا باللجنة الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية؛

(ب) تعديل صلاحيات اللجنة الواردة في قراره 69/1985 المؤرخ 26 تموز/يوليو 1985 بما يتفق مع التسمية الجديدة؛

2- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي العمل على اتخاذ الاجراءات الخاصة بتنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين حول تنفيذه.

الجلسة العامة الثامنة
18 أيلول/سبتمبر 2014

الفصل الثاني
التوصيات

4- تناول ممثلو الدول الأعضاء في مناقشاتهم في اجتماعات كبار المسؤولين في الدورة الثامنة والعشرين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، البنود المدرجة على جدول الأعمال، وأبرزها التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2013-2014، ونتائج المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة، ودعم الشعب الفلسطيني في السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفسطيني، ومشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين 2016-2017، وتقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة، وقضايا في الإدارة العليا. وقد أعرب كبار المسؤولين عن شكرهم لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تولّت رئاسة الدورة السابعة والعشرين للجنة وتمنّوا التوفيق لمملكة البحرين في رئاسة الدورة الحالية. وتوصّلوا إلى سلسلة من التوصيات فيما يلي نصها:

(1) الإسكوا، تقرير اللجنة الفنية عن اجتماعها السابع، 18-19 آذار/مارس 2013، E/ESCWA/2012/C.7/8/Report، الفقرتان 6 (أ) و(ب).

(2) الإسكوا، تقرير اللجنة الفنية عن اجتماعها الثامن، 10-12 كانون الأول/ديسمبر 2013، E/ESCWA/2013/C.8/10/Report، الفقرة 6 (ب).

(1) الاعتماد على البيانات من الأجهزة الإحصائية الوطنية في إعداد التقارير والدراسات الصادرة عن الإسكوا؛

(2) إعداد تقرير حول مقترح إنشاء بنك عربي للتنمية وإعادة الإعمار وتقديمه إلى قمة قادة العرب في تونس في عام 2015.

(3) تكوين رؤية موحدة للمنطقة العربية بالتنسيق مع جامعة الدول العربية في إعداد خطة التنمية لما بعد عام 2015، كما أكدوا على أهمية آليات التنسيق لتجنب الازدواجية والتشعب في التقارير والمبادرات؛

(4) إجراء دراسة بالتنسيق بين الإسكوا وجامعة الدول العربية لقياس وضع المنطقة العربية من حيث ما تحقق من الأهداف الإنمائية للألفية وما لم يتحقق منها، وإمكانية استكمال هذه الأهداف في الإطار الإنمائي الجديد، ودراسة العقبات والتحديات حتى تأتي الأهداف على مستوى المتطلبات؛

(5) إدراج دراسة الآثار الاجتماعية والتداعيات المالية والاقتصادية للإرهاب على المنطقة، لا سيما في ضوء الإقرار الإقليمي والاعتراف الدولي بمخاطر ظاهرة الإرهاب على التنمية المستدامة في المنطقة العربية؛

(6) الاكتفاء بعمل البرنامج الفرعي السابع المختص بالقضايا الناشئة والتنمية في النزاعات دون الحاجة إلى إنشاء لجنة حكومية متخصصة؛

(7) الموافقة على إنشاء مركز للتكامل الإقليمي العربي مع التأكيد على أهمية التنسيق والتعاون التام مع جامعة الدول العربية؛

(8) الموافقة على تحويل اللجنة الاستشارية للعلوم والتكنولوجيا إلى لجنة حكومية، بعد أخذ العلم بالمستلزمات المالية الإضافية التي يرتبها هذا الإجراء على ميزانية الأمم المتحدة؛

(9) الموافقة على تغيير مسمى اللجنة الفنية لتصبح لجنة تنفيذية تملك صلاحية تخولها متابعة مجريات العمل واتخاذ القرارات في الفترات الفاصلة بين الدورات الوزارية وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة؛

(10) عدم الاعتراض من حيث المبدأ على تواتر اجتماعات بعض الهيئات الفرعية للإسكوا حسب الحاجة، غير أنه طُلب إلى الأمانة التنفيذية إعداد ورقة تتضمن عرضاً لأسباب ودواعي عقد هذه الدورات بتواتر سنوي لبحثها في اجتماعات اللجنة التنفيذية؛

(11) التأكيد على تغيير مسمى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بحيث تصبح اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، والطلب من الأمانة التنفيذية تنفيذ هذا القرار.

الفصل الثالث
موضوع الدورة: العدالة الاجتماعية في السياسات العامة للدول العربية

5- اتخذت اللجنة العدالة الاجتماعية في السياسات العامة للدول العربية موضوعاً رئيسياً لدورتها الثامنة والعشرين. وقد وقع الخيار على هذا الموضوع نتيجة لمناقشات ومشاورات موسّعة بين الأمانة التنفيذية والدول الأعضاء لصلته الوثيقة بتراث المنطقة وثقافتها، ولأهميته في ظل ما تشهده المنطقة حالياً من ظروف استثنائية، ولكون العدالة الاجتماعية أساساً لازماً لبناء مجتمعات آمنة ومتلاحمة ومنفتحة على آفاق المستقبل. وكانت الأمانة التنفيذية قد أعدّت ورقة للمناقشة، عرضت على ممثلي الدول على المستوى الوزاري في الوثيقة (E/ESCWA/28/8). وطُرح موضوع الدورة بإسهاب في أربع حلقات حوار شارك فيها الوزراء وتناولت مختلف أبعاد العدالة الاجتماعية، تحت العناوين الكبرى التالية: (أ) العدالة الاجتماعية والنهج الإنمائي الجديد (E/ESCWA/28/8/Panel.1)؛ (ب) السياسات الاقتصادية الداعمة للعدالة الاجتماعية (E/ESCWA/28/8/Panel.2)؛ (ج) العدالة عبر الأجيال والنفاذ إلى الموارد الطبيعية (E/ESCWA/28/8/Panel.3)؛ (د) العدالة الاجتماعية – المتابعة والقياس (E/ESCWA/28/8/Panel.4).

ألف- العدالة الاجتماعية والنهج الإنمائي الجديد

6- استهل مدير حلقة الحوار حول النهج الإنمائي الجديد السيد فريديريكو نيتو، مدير شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا، النقاش بكلمة أشار فيها إلى أن العدالة الاجتماعية ترتكز على الإنصاف والمساواة وحقوق الإنسان والمشاركة، وهي من المحاور الرئيسية للمناقشات العالمية الجارية لوضع خطة للتنمية لما بعد عام 2015. وقال إن التحديات التي تعترض تطبيقها تشمل جوانب اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية ولذلك ينبغي مقاربتها من خلال نهج متكامل. وقال إن حلقة الحوار تهدف إلى تناول إشكالية عدم وجود توافق على تعريف العدالة الاجتماعية، والحماية الاجتماعية والمشاركة الاقتصادية والسياسية كوسائل لتحقيق العدالة الاجتماعية.

7- وأشار السيد ناصر بن عبد العزيز النصر، الممثل السامي للأمم المتحدة لتحالف الحضارات، إلى أنّ العدالة الاجتماعية مفهوم قديم تناولته الأمم المتحدة في مواثيق وإعلانات واتفاقات شدّدت كلها على أنّ العدالة الاجتماعية تتحقّق باجتثاث الفساد، وإحقاق القضاء المنصف، وتوفير فرص العمل، وحصول الجميع على الخدمات الأساسية. وأضاف أنّ تحقيق التقدّم الاقتصادي وتكافؤ الفرص يمهد الطريق أمام تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية. وشعوب المنطقة تتطلّع إلى العيش في سلام والحصول على عمل لائق وبيئة سليمة وحرية في ممارسة شعائرها وتقاليدها، وأن تراعي حكوماتها في إدارة شؤونها أسس العدل والإنصاف والشفافية. وركّز المتحدّث على أنّ انعدام الاستقرار والأمن والسلم في المنطقة من جهة، والضعف في إدارة الحكم وسوء استخدام الموارد وغياب المشاركة السياسية والشفافية والمساءلة من جهة أخرى، هي من العوامل التي تقوّض الجهود المبذولة لتحقيق التنمية.

8- وقالت السيدة مرفت التلاوي، رئيسة المجلس القومي للمرأة في مصر، في مداخلتها أن مفهوم العدالة الاجتماعية يقتضي التوزيع العادل للدخل، وعدم التمييز، والاهتمام بالفئات الضعيفة والمهمّشين. واعتبرت أن المنطقة العربية ما زالت لا تولي الاهتمام الكافي لمسألة العدالة الاجتماعية وذلك بسبب عدم معرفة الأساليب التي يمكن استخدامها لتحقيق العدالة، وهي مؤسسية وتشريعية وتنفيذية. وأشارت إلى ضرورة اعتماد أساليب أصيلة غير مستوردة من الخارج، تراعي خصوصيات الشعوب واحتياجات مختلف فئات المجتمع، لا سيّما

المرأة والشباب. وأشارت السيدة التلاوي إلى أنّ النزاعات والحروب تشكل تهديداً مستمراً للمنطقة، والاعتداءات الاسرائيلية المتكررة تهدم في كل مرّة ما تكون الدول قد حققته في ظل فترات الاستقرار. وذكّرت بأن العدالة الاجتماعية في منطقتنا تواجه عائقاً أساسياً يتمثل في احتلال إسرائيل لفلسطين منذ ستين عاماً في غياب العدالة الدولية.

9- ولاحظ السيد جهاد أزعور، وزير مالية لبنان الأسبق، أن الشعوب العربية المنتفضة بعد فترة طويلة من غياب التغيّر، طالبت بالعدالة الاجتماعية، ولكن لم تكن النخب على استعداد لتلبية هذه المطالب. وسعياً من الحكومات للخروج من هذه الضائقة، عمد عدد منها إلى زيادة الإعانات والتوظيف في القطاع العام، بدلاً من إجراء الإصلاحات الهيكلية. وهنا، لا بد من وضع إطار من السياسات يعالج القضايا القصيرة الأجل بإرساء الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي تمهيداً للتقدم في القضايا الطويلة الأمد. ومن الخطوات اللازم اتخاذها لحفز النمو، تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكونها محركاً للنمو، وزيادة فعالية السياسات الاجتماعية، وإصلاح نظم الحماية الاجتماعية. وشدد على ضرورة استعادة الثقة المفقودة بين الدولة والمواطنين وألا تقتصر السياسات المالية المعتمدة لتشجيع العدالة الاجتماعية على الأهداف الاقتصادية بل أن تشمل الجوانب الاجتماعية أيضاً. وفي هذا الإطار، لا بد للدول العربية أن تعيد النظر في السياسات الضريبية، وأن توجه أي زيادة في معدلات الضرائب للإنفاق العام على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين نظم الأجور والرواتب، وإصلاح نظم الإعانات لكونها لا تصب حالياً في مصلحة الفقراء بل تثقل الإنفاق العام.

10- ورأى السيّد جون جوست، البروفسور في العلوم السياسية، أن العدالة الاجتماعية تبدأ بالإصغاء إلى الشعب قبل اتخاذ القرارات. والشعب العربي على بيّنة من استحالة تلبية مطالبه فوراً وإنما هو بحاجة إلى إدراك أن السلطة تصغي إليه وأنها ستعمل على تلبية احتياجاته فيكون مستعداً للانتظار. ومن العقبات التي يواجهها تعميم العدالة الاجتماعية مقاومة التغيير وصون المصالح الخاصة، فالجهات التي تستفيد من الوضع القائم تفضل الإبقاء عليه.

11- وركّز السيّد إسحق ديوان، الأستاذ في جامعة هارفارد، على السؤال الأساسي في معالجة قضيّة العدالة الاجتماعية وهو ماذا يريد الشعب؟ وصار من الأسهل معرفة توجهات الشعب في المنطقة العربية بفضل توفر مصادر البيانات ومنها الباروميتر العربي واستبيانات غالوب. وتُظهر البيانات الحديثة أن الشباب العربي يفضل تقوية السوق وتعزيز التنافسية بدلاً من إعادة توزيع الثروات وتدخُّل الدولة في الاقتصاد.

12- وفي المناقشات، رأى أحد المندوبين أن العدالة الاجتماعية ليست خياراً سياسياً بل قيمة مطلقة ومرتبطة بالعقيدة والشريعة. ولتحقيق العدالة الاجتماعية وتفعيل دورها ينبغي ترسيخ قيمة العدل على مستوى التشريع والمؤسسات والمجتمعات والرقابة والتقييم، فتكون العدالة أداة للتنمية. وبتكافؤ الفرص الوظيفية تعالَج مشكلة البطالة، وبتعزيز مبدأ الشفافية تطلَق إبداعات الإنتاج، وبترشيد الدعم تتحقَّق العدالة في توزيع الثروات وتترسخ الثقة والاستقرار الاجتماعي، وبمكافحة الفساد تترسخ حقوق الإنسان وتُبنى الثقة بين الحاكم والمحكوم.

13- وأشار أحد المشاركين إلى أن نموذج الدولة المسيطرة ونموذج اقتصاد السوق قد فشلا وينبغي البحث عن نموذج يوائم بين حرية السوق والدور التنظيمي للدولة حسب معايير محددة. وأوضح أن إصلاح النظم الضريبية وتصحيح الأجور وتحسين الخدمات الاجتماعية تشكل أجزاء مترابطة من العدالة في التوزيع؛ فالنظام الضريبي ينبغي أن تكون نتيجته توزيع الثروات وليس تعظيم مداخيل الدولة. والعدالة الاجتماعية تشترط عدم التمييز، وصون حق تقرير المصير ويشمل ذلك الحق في اختيار النمط التنموي، وتطبيق المبادئ الأساسية مثل المساءلة والمشاركة.

14- وخلص المشاركون إلى ضرورة الاسترشاد بالدروس الناجحة في العالم وتكييفها مع خصوصيات البلدان العربية، والإقرار بالمسؤولية المشتركة بين الدولة والمواطن، وتأمين سبل التمويل من دون اللجوء إلى المساعدات الخارجية، وإيلاء إرادة الشعب وطموحاته وآماله الأهمية اللازمة.

باء- السياسات الاقتصادية الداعمة للعدالة الاجتماعية

15- تولى إدارة حلقة الحوار حول السياسات الاقتصادية الداعمة للعدالة الاجتماعية السيد عبد الله الدردري، مدير شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة. واستهل النقاش بالإشارة إلى أن الهدف من طرح هذا الموضوع هو بحث أثر الاستثمار أو عدم الاستثمار في العدالة الاجتماعية، والخروج برؤية حول ما تعنيه السياسات الاقتصادية في العدالة الاجتماعية والانطلاق من النظرية حيث اختلاف تعريف العدالة الاجتماعية، إلى النظر إلى العدالة من منظور تجارب نجحت في الواقع.

16- وتحدث السيد غريغوريس كولودكو، نائب أسبق لرئيس مجلس الوزراء ووزير مالية أسبق في بولندا حول العدالة الاجتماعية سبيلاً إلى تحقيق التماسك الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي، والآفاق العالمية في الاقتصاد الاجتماعي. فأشار إلى أن العدالة الاجتماعية مفهوم خلافي يتوقف على الثقافة والتراث، ويتخذ خصوصية تختلف بين بلد وآخر. وأشار إلى أن الانتفاضات العربية أثبتت عدم وجود عدالة اجتماعية، بما تعنيه من توزيع عادل للنمو، واستخدام مكتسبات النمو والضرائب والموارد المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية المتكاملة. فعندما ينمو الاقتصاد يبقى السؤال حول كيفية تقسيم هذا النمو، والعدالة الاجتماعية تتحقق بحسن توزيع نواتج النمو بين القطاعات والفئات السكانية حسب احتياجاتها، وباستثمار الأموال العامة في رأس المال البشري والتعليم والرعاية الصحية والبحث والتطوير.

17- وقدم السيد حازم الببلاوي، رئيس أسبق لمجلس الوزراء في مصر وأمين تنفيذي أسبق للإسكوا عرضاً حول كيفية تكريس العدالة الاجتماعية في السياسات المالية والاقتصادية. وتناول فكرة الحد الأمثل في الاقتصاد، أي التوفيق بين ركائز كثيرة يقوم عليها المجتمع، ولا جدوى من تحقيق العدالة الاجتماعية إذا أهدرت الحريات فرأى أن الاقتصاد لا يمكن حصره بجوانب الإنتاج والكفاءة وحسب، إذ من أهم معاييره التوازن بين السلع الخاصة والسلع العامة، من أمن وعدالة واستقرار وتعليم. وتحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب شراكةً بين الفرد والمجتمع المدني والدولة. فالفرد يسعى إلى تأمين مصلحته الخاصة من خلال ريادة الأعمال والمنافسة والابتكار فيحرك عجلة الاقتصاد. والمجتمع المدني يؤمن التعاون بين الأفراد محدداً القيم الأخلاقية التي يجب أن تسود في المجتمع. والدولة تضمن الأمن والسلامة والحريات وسيادة القانون.

18- وتناول السيد عمر رزاز، رئيس مجلس الأمناء في صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية، بعدي الحماية الاجتماعية والتشغيل ودورهما في تحقيق العدالة الاجتماعية. ففي موضوع الحماية الاجتماعية، أشار إلى افتقار المنطقة العربية إلى تجارب تخولها وضع منظومة متكاملة تحمي المواطن العربي من أهم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها. أما في التشغيل، فتعاني المنطقة العربية اليوم من ارتفاع حاد في معدلات البطالة ولا سيما في صفوف الشباب، ما أدى إلى ظاهرة "جيل الانتظار"، وهو جيل الشباب المتعلم في سن العمل الذي ينتظر فرص عمل قد لا تأتي، فيتحوّل إلى جيل الإحباط، فجيل التطرّف. وأشار تحديداً إلى وضع النساء في المنطقة اللواتي تقل نسبة تشغيلهن عن 25 في المائة في مقابل متوسط عالمي يفوق 50 في المائة.

19- ثم عرض السيد محمد سعيد السعدي، وزير التخطيط والتعاون الدولي في اليمن، تجربة بلاده لتسليط الضوء على الترابط بين العملية السياسية والعملية الإنمائية الاقتصادية. فبعد خمسة عقود من الصراع السياسي، ظل موضوع النقاش يتناول هويةَ الحاكمِ بدلاً من كيفية الحكم وسبل التنمية. وفي ظل الموارد المحدودة والاعتبارات السياسية بقيت التنمية قضيةً ثانوية أو عملاً تطوعياً يقوم به المواطنون. أما اليوم، وبعد الانتفاضات الشعبية التي شهدها البلد في عام 2011 وحلقات الحوار الوطني التي امتدت على أحد عشر شهراً، توصل اليمنيون إلى وضع وثيقة نتائج الحوار الوطني التي تضع مسألة العدالة الاجتماعية في صلب النقاش.

20- وفي معرض المناقشة، أكد المشاركون على أن العدالة الاجتماعية لا تعني التخلي عن كفاءة السوق ولا تضعف قدرة الاقتصاد التنافسية. وهي لا تختزل بوضع أدوات اقتصادية كتحديد الحد الأقصى والحد الأدنى للأجور، ولا باعتماد سياسات اجتماعية لحماية حقوق العاملين والفئات الضعيفة والمهمشة. فتحقيق العدالة الاجتماعية يبدأ بالإيمان بها ركيزةً أساسية لوضع سياسات تراعي خصائص المنطقة، وظروف وأولويات بلدانها، وقدرات اقتصاداتها.

جيم- العدالة عبر الأجيال والنفاذ إلى الموارد الطبيعية

21- افتتحت السيدة ندى الناشف، مساعدة الأمين العام ورئيسة المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في المنطقة العربية حلقة الحوار حول العدالة الاجتماعية عبر الأجيال والنفاذ إلى الموارد الطبيعية. وأكدت على الأهمية التي توليها منظمة العمل الدولية للعدالة الاجتماعية وأشادت بدفع هذه القضية على المستوى الإقليمي. وأوضحت أن الحلقة تتناول مختلف جوانب العدالة الاجتماعية المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية، وذلك انطلاقاً من مجموعة نقاط كأساس للنقاش.

22- ولفتت السيدة كارول نخلة، محاضِرة في اقتصاد الطاقة في جامعة سورّي في بريطانيا، إلى أن 32 مليون شخص في المنطقة العربية لا يحصلون على الكهرباء. وأكدت أن صلة وثيقة تربط بين التطور الاقتصادي والحصول على الطاقة، وأعربت عن اعتراضها على نظرية إبقاء المصادر الطبيعية في الأرض إنصافاً للأجيال المقبلة، لأن من الأجدى تحويل هذه الموارد إلى عوامل محققة لاقتصاد قوي يفيد أجيال الحاضر والمستقبل. ونبهت إلى أن قطاع النفط لا يوفر فرص عمل كافية للمعروض من القوى العاملة وبالتالي لا يمكن الاعتماد الكلي عليه خاصةً وأن مشاريع الاستثمار فيه تتأثر سلباً وإيجاباً بانخفاض الأسعار وارتفاعها.

23- وقال السيد شداد العتيلي، وزير سابق في حكومة فلسطين ورئيس سلطة المياه، إن واقع الموارد الطبيعية كان أفضل عندما استلمها الجيل الحالي من سلفه. فالثورة الصناعية نتجت عنها تبعات بيئية منها الاحتباس الحراري، وارتفاع مستوى البحر وشح المياه والأمطار. وتناول الخلافات التي نشأت بعد مؤتمر كوبنهاغن بين مؤيد للتكيّف مع آثار التغيّر المناخي ومطالب بالتخفيف من هذه الآثار. وشدد على أهمية تطبيق استراتيجية المياه العربية التي خرج بها وزراء المياه العرب. فالجوع والفقر وقلة المياه من الأسباب التي دفعت بالناس إلى المطالبة بالعدالة الاجتماعية ومنها العدالة في توزيع الموارد. وأكد ضرورة الالتزام بالشرعية والأنظمة الدولية والبناء على ما حققه المجتمع الدولي لوضع استراتيجيات للمستقبل.

24- وفي المناقشات التي تلت العروض، تطرق المشاركون إلى التحديات التي لا بد من مراعاتها لدى معالجة قضية الموارد المائية في البلدان العربية حيث تكثر الصحاري والأراضي غير الصالحة للزراعة. وذكروا عدداً من التجارب الناجحة في عدد من الدول العربية التي يمكن الاسترشاد بها ومنها نموذج الإدارة المستدامة لموارد المياه في عُمان، ومشاريع تحلية المياه في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومن الحلول المقترحة لصون حق الأجيال المقبلة بالحصول على حصة عادلة من المياه إيجاد آلية للتنويع الاقتصادي، وتنويع مصادر الطاقة والدخل، وتعميم الاستهلاك المسؤول، وحفظ حق المواطن بالوصول إلى المعلومات، والأخذ بصوته في وضع الاستراتيجيات والسياسات، ومنع الاحتكار وتشجيع المنافسة وتعزيز كفاءة الطاقة من أجل استثمار الأموال الموفّرة في مجالات أخرى وخلق فرص العمل من أجل العدالة الاجتماعية. وأكد المشاركون ضرورة العمل على تحقيق التكامل الإقليمي لتستفيد الدول في مواجهة تحدياتها من نقاط القوة لدى الدول الأخرى.

دال- العدالة الاجتماعية: المتابعة والقياس

25- تولى إدارة الحلقة يوراي ريتشان، مدير شعبة الإحصاءات في الإسكوا، وقدّم عرضاً عن المتابعة والقياس في سياق العدالة استناداً إلى ورقة أعدتها الإسكوا حول هذا الموضوع. وقد أكد على أهمية المتابعة والقياس في العدالة الاجتماعية وضرورة توفر الإحصاءات لبناء المؤشرات والاستناد إليها في صنع السياسات وتقييمها.

26- وعرضت السيدة مارتين دوران رئيسة دائرة الإحصاءات في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي النهج الجديد الذي تعتمده المنظمة اليوم في قياس رفاه الإنسان ونوعية حياته. فما عادت المؤشرات تعتمد على الجوانب الاقتصادية والمادية وحسب، كالناتج المحلي الإجمالي وما يرتبط بالدخل والتشغيل والسكن، بل أصبحت تركز على نوعية حياة الإنسان. وقد اتسع نطاق القياس ليشمل مؤشرات غير مادية على غرار تغير المناخ والصحة والأمن والسلامة والمشاركة في اتخاذ القرار.

27- ورأت السيدة علا عوض، وزيرة ورئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن تعريف العدالة الاجتماعية ليس ثابتاً، لكن الثابت أن قياسها يستلزم بيانات إحصائية وافية وواضحة. وركزت على أهمية الإحصاءات الرسمية في تحديد وجهة صنع السياسات على أساس احتياجات كل بلد. وعرضت المتحدثة تجربة فلسطين، حيث شاركت جميع الجهات المعنية في تحديد مجموعة كبيرة من أدوات الرصد الإحصائي ومؤشراته. وتناولت مجموعة من التحديات التي تواجه الأجهزة الإحصائية في مجالات مختلفة منها تكييف المعايير الدولية مع السياق المحلي، وتأمين التغطية القانونية لنشر إحصاءات في مجالات حساسة مثل الفساد أو البطالة، وتأمين الموارد اللازمة.

28- ركز السيد شنتينان ديفرجان، كبير الاقتصاديين في البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على أهمية نشر البيانات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية في تحقيق المساءلة وتحسين الأداء في تقديم الخدمات، ولا سيما في القطاع العام. وتناول التحديات التي تواجهها البلدان العربية في موضوع المساءلة وتؤثر على نوعية الخدمات وجودتها في مجالي الصحة والتعليم، حتى في حالات تحقيق الأهداف الكمية في تقديم هذه الخدمات.

29- ومن أبرز القضايا التي طرحت في المناقشات التحدي المشترك بين المنطقة العربية وبلدان العالم في صعوبة قياس بعض المؤشرات المعتمدة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كمؤشرات العلاقات الاجتماعية والصحة النفسية للأفراد. وقضية العدالة الاجتماعية وقياسها لا تقتصر على البلدان النامية، بل هي مطروحة أيضاً في البلدان المتقدمة، حيث النقص في خدمات التعليم والصحة في أوساط بعض الفئات المهمشة كالمهاجرين والأقليات العرقية.

الفصل الرابع
مواضيع البحث والمناقشة

ألف- قضايا وتطورات هامة

30- خصصت اللجنة في اجتماعات كبار المسؤولين حيزاً من البحث والمناقشات لقضايا وتطوّرات هامة في المنطقة استحوذت على عمل ومتابعة من الإسكوا خلال الفترة السابقة. وفي هذا السياق تناول المشاركون التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2013-2014، والمنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة، ودعم الشعب الفلسطيني، كما استعرضوا وناقشوا الإطار الاستراتيجي المقترح لعمل الإسكوا لفترة السنتين 2016-2017.

1- مسح التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية

31- استمع كبار المسؤولين إلى عرض قدمته الأمانة التنفيذية عن مسح التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، 2013-2014. وهذا مسح تعده الإسكوا سنوياً حول التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ويتناول أربعة محاور هي الاقتصاد العالمي وتأثيره في الاقتصاد العربي، وأهم التطوّرات في الاقتصاد العربي والتحديات التي تواجهها مجموعات البلدان، التي يتناولها المسح حسب خصائصها الاقتصادية والاجتماعية، وموضوعاً أساسياً يتغيّر كل سنة ويتناول في هذا العدد الفجوة التمويلية في المنطقة العربية، ويخصص حيزاً من البحث لوضع المرأة في سوق العمل وفي الشأن السياسي في المنطقة العربية.

32- وتلت العرض تعليقات قيّمة من مندوبي مصر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وعُمان، واليمن، والمغرب، والسودان، والعراق، والكويت، والمملكة العربية السعودية.

33- فنوّه المندوبون بسلامة المنهج ودقة النتائج، إذ يتناول المسح بالتحليل الموسع الدول العربية في مجموعات حسب مستويات التنمية والدخل والتنويع الاقتصادي. وفي هذا الإطار، ركزت الملاحظات على تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومعالجة العوائق التي تحول دون ذلك، باستكمال التعاون الجاري بين الإسكوا وجامعة الدول العربية، ولا سيما للاتفاق على بعض القواعد التفصيلية لعمل هذه المنطقة، والتي من شأنها أن تزيد نسبة التبادل التجاري ومستوى التكامل العام.

34- واستفسر المندوبون عن جدوى إنشاء بنك عربي، ضمن الحلول المقترحة لسد الفجوة التمويلية، في ظل التحديات الكبرى التي تواجهها المنطقة، وعن فرص نجاح هذا المشروع، وإمكانية تأمين الموارد المطلوبة له. واقترحوا وضع سيناريو واضح لآلية عمل البنك المقترح، وحقوق التصويت فيه، وكيفية الموافقة على القروض، وشروط الاستفادة منها.

35- وركز المندوبون على أهمية تناول الجانب الاجتماعي بالتوازي مع الجانب الاقتصادي في المسح، ولا سيما في ظل ضرورة حساب الكلفة الاقتصادية للإرهاب في المنطقة العربية على التنمية والمكتسبات المحققة، وقد تزايد وقع خطواته وأثره السلبي على القطاعات الاجتماعية الحيوية مثل الصحة والتعليم.

36- وأشار المندوبون إلى التباين في النمو وإلى غياب العدالة في توزيع الدخل، الذي كان سبباً في ما حدث من انتفاضات مؤخراً. فغياب العدالة يؤدي إلى تزايد التوترات الاجتماعية، إذ يزيد من الفجوة التمويلية، ويطرح تساؤلات حول كيفية توجيه الموارد من داخل المنطقة لسد الفجوة التمويلية.

37- وفي معرض الرد على التعليقات، أشارت الأمانة التنفيذية إلى أن التقرير هو مسح دوري للاقتصاد وما يتعلق به من عوامل، إذ يتناول إلى جانب التطوّرات الاقتصادية قضايا البطالة والفقر ومشاركة المرأة والمساواة بين الجنسين والبيئة. وتجدر قراءة هذا التقرير ضمن جملة التقارير التي تصدرها الإسكوا، ومن أهمها تقرير خاص تضمن تحليلاً موسعاً لما أنجز وما لم يُنجز من منظومة التكامل العربي. وهو مشروع لا يزال يحظى بحيز من الاهتمام وينال حظاً وفيراً من الاستثمار في مناطق أخرى، كالاتحاد الأوروبي، الذي بلغ مستوى متقدماً للغاية من التكامل، بل الوحدة.

38- وفي التكامل التجاري، يجري العمل مع جامعة الدول العربية على عدد من المواضيع، وأهمها تحليل نتائج وإنجازات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ولا سيما تحليل العقبات غير الجمركية التي يمكن أن تفتح معالجتها آفاقاً واسعة لما لم ينجز بعد في تحرير التجارة على الرغم من إزالة القيود الجمركية. ويؤمل أن يكون التعاون العميق والواسع مع جامعة الدول العربية نواة لتصوّرات تقدّم إلى القمة العربية التنموية والاقتصادية والاجتماعية المقبلة.

39- وفي موضوع بنك التنمية العربي، نوّهت الأمانة التنفيذية بجهود صناديق التنمية في المنطقة العربية، وأشارت إلى الحاجة الماسة إلى آليات تمويل فعالة وسريعة منخفضة التكاليف تفوق قدرة كل الصناديق مجتمعة. فالمنطقة العربية هي الوحيدة التي لا تملك بنكاً للتنمية، أسوة بالبنوك التي تعمل في المناطق الأخرى إلى جانب عدد كبير من الصناديق والمؤسسات المتعددة الأطراف. وأبدت استعداداً لإعداد دراسة تفصيلية عن هذا المقترح.

40- وفي موضوع الفجوة التمويلية، لاحظت الأمانة التنفيذية أن بعض الدول تنفق على دعم الطاقة والقطاع العسكري والأمني ضعفي ما تنفقه على التعليم والصحة مجتمعين. وجل المستفيدين من هذا النوع من الدعم هم من الطبقة الغنية. وتحرير مثل هذه الموارد إضافة إلى إصلاح الإدارة الضريبية وحسن توجيه التحويلات الواردة، يمكن أن يؤمن رافداً لسد الفجوة التمويلية من داخل المنطقة.

41- وفي تأثير الأزمات على التنمية، أصدرت الإسكوا دراسات حول آثار الأزمة في ليبيا على الاقتصاد التونسي، وآثار تطوّرات الأزمة في العراق على اقتصادات الدول المحيطة، وحول أثر الأزمة السورية على الأردن ولبنان، وآثار العدوان الإسرائيلي على غزة وسائر المنطقة. وانتشار تداعيات الأزمات على هذا النحو يعطي فكرة واضحة عن واقع الترابط في حركة معدّلات النمو بين دول المنطقة، وآثار تقلب النمو على الفقر والبطالة وميزان المدفوعات والمالية العامة.

2- نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة

42- عرضت الأمانة التنفيذية بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2014/WG.1/6/Report، نتائج المنتدى الذي نظمته الإسكوا بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وكان الهدف من المنتدى متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (Rio+20).

43- وهذا المنتدى هو أكثر من اجتماع، فهو نتيجة لما خلصت إليه سلسلة من المشاورات حول ما تريده المجموعة العربية من مؤتمر التنمية المستدامة. وقد ركز على أربعة محاور هي التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والموقف الإقليمي بشأن أهداف التنمية المستدامة، والإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة، وهيكلية المنتدى وآلية عمله في الدورات المقبلة. ونُقلت نتائجه إلى جميع الدول العربية، وعُرضت على مجلس الوزراء العرب للشؤون الاجتماعية والبيئة.

44- واقترح المنتدى أحد عشر هدفاً للتنمية المستدامة وهي مجموعة مترابطة ركزت على مواضيع الفقر، والبطالة، والبنى التحتية، والمياه والطاقة، والأمن الغذائي، والحصول على الخدمات والسلع والمرافق العامة والتنمية المتوازنة، والعمل، والسكن اللائق.

45- وتتقاطع هذه الأهداف مع الأهداف العالمية المقترحة وعددها سبعة عشر هدفاً، وهذا المنتدى هو آلية هامة لتشجيع نهج التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتوليد الزخم السياسي لما يتخذ من قرارات، وآلية للتواصل مع الخبراء والمجتمع المدني وجميع العاملين في مجالات التنمية المستدامة.

46- وفي مناقشة نتائج المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة، توالت التعليقات من جامعة الدول العربية، وتونس، واليمن والسودان.

47- وأكدت الأمانة التنفيذية على التعاون بين جامعة الدول العربية والإسكوا، وهما في صدد الإعداد لمؤتمر لبلورة أهداف وغايات حسب الأولويات التي خلص إليها المنتدى العربي الأوّل حول التنمية المستدامة، بمشاركة ممثلي الأمانات الفنية لوزارات البيئة والمياه والإسكان.

48- وأكد المندوبون على أهمية تكوين رؤية موحدة للمنطقة العربية في إعداد خطة التنمية لما بعد عام 2015، وعلى أهمية مشاركة جميع الدول العربية في المفاوضات حتى يكون للمنطقة موقف قوي وموحد يضع أولوياتها في صلب الحصيلة النهائية. كما أكدوا على أهمية آليات التنسيق لتجنب الازدواجية والتعددية في التقارير والمبادرات. وفي سياق الاتفاق على الأهداف النهائية على المستوى الدولي، ستكون للمنطقة العربية أولويات تحرص عليها كالسلام والأمن والبناء المؤسسي والعلوم والتكنولوجيا.

3- دعم الشعب الفلسطيني

49- عرضت الأمانة التنفيذية للواقع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/28/4. وأشارت إلى الأوضاع المتردية والتطوّرات المأساوية التي تشهدها فلسطين تحت الاحتلال، ولا سيما العدوان المتكرر على غزة وما خلفه من خسائر بشرية ومادية جسيمة، يتطلب تعويضها موارد ضخمة، تؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة بأسرها.

50- وإضافة إلى وصف الواقع، شمل العرض لمحة عن الأنشطة المعيارية والفنية التي تقوم بها الإسكوا لدعم صمود الشعب الفلسطيني، والأنشطة التي تنفذها في مناسبة السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ومنها حملة إعلامية لنشر معلومات يومية عن فلسطين على مدى 181 يوماً، تذكيراً بقرار الجمعية العامة الذي يحمل الرقم نفسه، وتنظيم مبادرات لدعم الفلسطينيين في لبنان، وإحياء اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني بهدف التوعية بالانتهاكات والتوجه إلى الرأي العام الإقليمي والدولي بهدف دعم قضية الشعب الفلسطيني ومساندته في استعادة حقوقه.

51- وفي إطار متابعة تطوّرات الواقع في فلسطين، تعمل الإسكوا على إعداد تقرير يوثق الانتهاكات الإسرائيلية لبنود معاهدة جنيف الرابعة المعنية بحماية المدنيين في وقت الحرب.

52- وتوالت التعليقات من عُمان، والعراق، والكويت، وتونس، والمغرب، واليمن، والسودان، والأردن.

53- وأجمع المندوبون على مركزية القضية الفلسطينية في وعي الأمة العربية ووجدانها. وطلبوا رفع مستوى الدعم للقضية الفلسطينية وتوسيع دائرة الاهتمام العربي بها في إطار مؤسسي ومجتمعي شامل ومتكامل، كما طلبوا أن يعرض على اللجنة في دورتها الوزارية التقرير الذي تعدّه الإسكوا بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى كلّ عام عن تداعيات الاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني، وتقدّمه إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بهدف تضمينه توصيات عملية تحظى بتوافق الدول وتأييدها.

54- وفي الجانب الحقوقي والقانوني، دعا المندوبون إلى التركيز على توثيق الجرائم ومساندة الشعب الفلسطيني ومؤسساته في متابعة قضيته لدى المراجع القانونية الدولية.

باء- مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين 2016-2017
(البند 8 من جدول الأعمال)

55- استمع المندوبون إلى عرض موجز عن الركائز الاستراتيجية الثلاث: التنمية الشاملة، والتكامل الإقليمي، والحكم الرشيد والمنعة، والمجالات ذات الأولوية المتصلة بكل منها. وأشار إلى أن الأمانة التنفيذية قد أخذت بالملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء في صياغة الإطار الاستراتيجي وأكد حرص الإسكوا على تحقيق نتائج لها صلة مباشرة بأولويات المنطقة. وأكد أهمية متابعة نواتج عمل الإسكوا من خلال جمع البيانات والإحصاءات وإجراء عمليات التقييم التي تساعد على تطوير السياسات.

56- أثنى المندوبون على الجهود التي بذلتها الأمانة التنفيذية في إعداد مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين 2016-2017 وإدراج الملاحظات التي أرسلتها الدول الأعضاء.

57- وطرحوا عدداً من التساؤلات أهمها مدى المرونة في تطبيق الركائز الاستراتيجية، إذ لا تنطبق الركائز والأولويات المتصلة بها على جميع البرامج الفرعية، ومثال على ذلك، أولوية الصمود في وجه الاحتلال المدرجة في ركيزة الحكم الرشيد لا تنطبق إلا على البرنامج الفرعي 7 وقد تتصل فقط ببناء القدرات المؤسسية في إطار البرامج الأخرى. وطلبوا توضيح الدور الذي يمكن أن تضطلع به الإسكوا في وضع الاتفاقات والاستراتيجيات بين الدول الأعضاء ضمن ركيزة التكامل الإقليمي. ورأوا أن الإنجازات في مجال التكامل

الإقليمي لا يمكن قياسها بعدد الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، كما أن الإنجازات في مجال النهوض بالمرأة لا تقاس بعدد الشبكات الإقليمية التي يتم إنشاؤها، ومشاركة الدول في أنشطة الإسكوا أو مشاركة الإسكوا في المنتديات العالمية لا تكفي لقياس الإنجازات بل إن أثر الأنشطة هو ما يعبّر عن الإنجاز المتوقع. وأكد المندوبون على ضرورة توسيع مؤشرات الإنجاز بحيث لا تقتصر على القياسات الكميّة، بل تشمل نوعيّة وأثر الخدمات المقدمة. وطلب أحد المندوبين إضافة التحديات الناجمة عن الاحتلال إلى مؤشرات الإنجاز في البرنامج الفرعي 7.

58- وطلب أحد المندوبين إدراج دراسة الآثار الاجتماعية والتداعيات المالية والاقتصادية للإرهاب على المنطقة، لا سيما في ضوء الإقرار الإقليمي والاعتراف الدولي بخطورة ظاهرة الإرهاب التي تعاني منها المنطقة العربية.

59- وأكد المشاركون أهمية التركيز على مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة، لأن هذين المفهومين ينطبقان على كل القطاعات. كما شددوا على ضرورة إيجاد فرص عمل للشباب، وإصدار تقارير دورية عن مواضيع تهم الدول مثل القدرة التنافسية والتكامل والإنتاجية والتنويع الاقتصادي ودعوا إلى زيادة قدرات الإسكوا في تقديم المعونة الفنية.

60- ورداً على اقتراح أحد المندوبين تخصيص برنامج فرعي للبلدان العربية التي تمر بمراحل انتقالية، أشار آخرون إلى استحالة القيام بذلك في ظل التقلبات السريعة في هذه البلدان، والمراحل المتباينة التي بلغتها. ويمكن بالأحرى إطلاق مبادرة لتعزيز القدرات المؤسسية لهذه البلدان ومساعدتها على استكمال عملية التحوّل السياسي والاجتماعي، كما يجوز لكل من هذه الدول التقدم بطلب خاص إلى اللجنة لوضع برامج خاصة بها تراعي خصوصيتها واحتياجاتها.

61- ولفت أحد المشاركين الانتباه إلى التغيّر الذي لا بد أن يطرأ على مشروع الإطار الاستراتيجي للفترة 2016-2017 مع انتهاء مهلة الأهداف الإنمائية للألفية وإطلاق الأهداف المستدامة لما بعد عام 2015. وأشار أحد المندوبين إلى ميزة الإسكوا باعتبارها الحضور العربي الوحيد في المنظمة وليس الحضور الإقليمي.

62- وأشار أحد المندوبين إلى غياب ذكر الأسرة في الإطار الاستراتيجي على أهمية هذا الموضوع؛ وشدد على ضرورة إعداد الكوادر التخطيطية وإطلاق البرامج وعقد ورشات العمل لتنمية القدرات التخطيطية.

63- وتحدث ممثل المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية الذي يشارك بصفة مراقب، عن ضرورة إيلاء المجتمع المدني الاهتمام اللازم في الإطار الاستراتيجي، نظراً إلى الدور الذي يقوم به في مختلف المجالات مثل الصحة والتعليم والثقافة وشؤون المرأة والشباب. وأشار إلى غياب أي قاعدة بيانات عن منظمات المجتمع المدني التي تشكل الوسيط بين الدوائر الحكومية والأوساط الشعبية في التوعية والتربية والدعم ومواكبة التحولات إلى الديمقراطية وترسيخ مبدأ المساواة والمساعدة على بلوغ الأهداف المرسومة على المستويين الوطني والدولي. واقترح أن تشمل البرامج المخططة في الإطار الاستراتيجي بناء قدرات هذه المنظمات، في ضوء دورها الكبير الاجتماعي والاقتصادي ولا سيما فرص العمل الوافرة التي يوفرها.

64- ورداً على ما ورد من تعليقات على مشروع الإطار الاستراتيجي، شكرت الأمانة التنفيذية المندوبين على مداخلاتهم القيّمة. وأكدت إمكانية الأخذ بمعظم الملاحظات في الإعداد لبرنامج العمل 2016-2017 من دون تغيير الاتجاه العام للإطار.

جيم- تقرير الأمينة التنفيذية عن أنشطة اللجنة
(البند 9 من جدول الأعمال)

1- الوضع المالي للجنة

65- قدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً عن الوضع المالي للجنة استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/28/6(Part I). وتناول وضع الموارد من الميزانية العادية وتشمل الأبواب المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، والبرنامج العادي للتعاون الفني، وحساب التنمية، والأمن والسلامة، وكذلك وضع الموارد من خارج الميزانية. وأوضح أن البرامج المتعلقة بالإحصاء، والنهوض بالمرأة، وآثار النزاعات على التنمية قد حصلت على موارد إضافية في الميزانية. وبعد الإشارة إلى إنجازات الأمانة التنفيذية في تخفيض النفقات الإدارية، عرض استخدام الموارد حسب وجهة الإنفاق وتوزيع الميزانية بحسب البرامج وتوزيع المبالغ المخصصة لدعم الدول الأعضاء. كما أشار إلى انخفاض الموارد من خارج الميزانية في فترة السنتين 2012-2013 مقارنة بالفترة السابقة، وبيّن بالأرقام انخفاض الموارد من خارج الميزانية المتوفرة للجنة مقارنة بتلك المتوفرة للجان الإقليمية الأخرى.

66- وتعليقاً على هذا العرض أشار مندوب المملكة العربية السعودية إلى ضرورة زيادة الموارد المخصصة لخدمات التعاون الفني التي تستفيد منها الدول الأعضاء.

2- أداء البرنامج لفترة السنتين 2012-2013

67- قدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً عن أداء البرنامج لفترة السنتين 2012-2013 استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/28/6(Part II). وتحدث عن الإنجازات التي حققتها الإسكوا في مجالات تعزيز التكامل الاقتصادي وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ودعم التنمية المستدامة، ولا سيما في تنفيذ نتائج مؤتمر ريو+20 والمساهمة في العملية الدولية الجارية لإعداد أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 والنهوض بالمرأة. وتناول العرض النتائج المحققة والدروس المكتسبة في إطار كل برنامج من البرامج الفرعية السبعة. وأوضح أن الأمانة التنفيذية اتبعت في تقرير أداء البرنامج نهج التقييم على أساس النتائج حيث يتم تحديد مقاييس لمؤشرات الأداء، وجمع البيانات بانتظام، واستخلاص الدروس، وتحديد العوائق والتحديات والأخذ بها في وضع الخطط والبرامج للفترات المقبلة.

68- وفي المناقشات التي تلت العرض، اقترح أحد المندوبين عدم الاكتفاء بعرض التحديات والدروس المستفادة بل اقتراح الحلول للتغلّب على المشاكل المطروحة.

69- ورداً على طلب أحد المندوبين توضيح نوع الدعم الفني المقدّم، ذكر ممثل الأمانة التنفيذية وحدة الاتصال التي أنشئت ضمن عقد أبرم مع المملكة العربية السعودية.

3- التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية

70- قدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً عن أنشطة التعاون الفني التي نفذتها الإسكوا بتمويل من البرنامج العادي للتعاون الفني، وحساب الأمم المتحدة للتنمية، والموارد من خارج الميزانية. وتشمل الخدمات المقدمة المشورة في مجال السياسات، والدعم الفني، وبناء القدرات، والمشاريع الميدانية، وذلك استجابة لاحتياجات الدول الأعضاء وبناء على طلبها. ولذلك تعمل الإسكوا مع مستشاريها الإقليميين جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء لتأتي الأنشطة دعماً للمبادرات التي تقوم بها الدول ولتقديم الحلول النابعة من واقع الدول واحتياجاتها. وتضمن العرض أمثلة عن إنجازات برنامج التعاون الفني والمشاريع الممولة من حساب التنمية وتلك الممولة من خارج الميزانية. وتركزت تلك الخدمات على تقييم أثر تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية التأثر الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية، وبرنامج المقارنات الدولية لغربي آسيا، وتعزيز قدرات صانعي السياسات في المنطقة لصياغة سياسات وخطط عمل وطنية للشباب، وتعزيز قدرات التفاوض على معاهدات الاستثمار الثنائية، وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

71- وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن عام 2013 سجل مزيداً من الطلب على خدمات التعاون الفني والخدمات الاستشارية. ويفوق عدد طلبات التعاون الفني التي تلقتها الأمانة التنفيذية خلال ما انقضى من عام 2014 حتى اليوم مجموع الطلبات التي تلقتها طوال عام 2013 وأن الأمانة التنفيذية ستسعى مع المرجعيات المختصة في الأمم المتحدة إلى زيادة الموارد المخصصة لهذا المجال. ودعا في الوقت نفسه إلى زيادة مساهمات الدول الأعضاء في تأمين الموارد اللازمة لكي تعزز الإسكوا استجابتها للحاجات المتزايدة لهذه الدول. وأشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أنّ القيمة المضافة للإسكوا تكمن فيما تملكه من خبرات فنية.

72- وتوضيحاً لعلاقة أنشطة التعاون الفني بالولاية المسندة إلى اللجنة، أشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أن الأنشطة التي تنفذها في هذا الإطار، كالحوار الوطني المتعلق بسوريا، هي أنشطة ممولة من خارج الميزانية، تتناول السياسات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة ما بعد النزاع. وأضاف ممثّل البحرين، بصفته مندوب الدولة التي تترأس أعمال الدورة الثامنة والعشرين للإسكوا، بأنّ قرار إجراء حوار وطني بالتعاون مع الإسكوا يعود إلى كل دولة. وهنا أضاف ممثل الأمانة التنفيذية أنّ عقد مثل هذه الحوارات يجري بناءً على طلب واضح من الدولة العضو التي تعرب للإسكوا عن رغبتها في الاستفادة من الخبرات التي تملكها في مجالات عديدة.

4- تنفيذ القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها السابعة والعشرين

73- قدّم مديرو الشُعب المتخصصة في الإسكوا عرضاً لخّصوا فيه الأنشطة التي اضطلعت بها الإسكوا عملاً بالقرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها السابعة والعشرين التي عقدت في بيروت في الفترة من 7 إلى 10 أيار/مايو 2012. وأخذ مندوبو الدول الأعضاء علماً بالأنشطة المنجزة والأنشطة التي لا تزال قيد الإنجاز في هذا الإطار.

5- تقارير الهيئات الفرعية للجنة عن دوراتها

74- عُرضت على اللجنة تقارير الهيئات الفرعية السبع في الإسكوا عن دوراتها المنعقدة في الفترة الفاصلة بين دورتي اللجنة السابعة والعشرين والثامنة والعشرين، بالإضافة إلى تقارير اللجنة الفنية عن اجتماعاتها

المعقودة في الفترة نفسها. وتتضمن هذه التقارير، بالإضافة إلى التوصيات، مواضيع البحث والمناقشة ومعلومات عن تنظيم هذه الدورات والمشاركين فيها والوثائق المعروضة خلالها. وأشار ممثل الأمانة التنفيذية خصوصاً إلى ثلاث توصيات متعلقة بتواتر دورات كل من لجنة الموارد المائية ولجنة الطاقة واللجنة الإحصائية بحيث تعقد سنوياً.

75- وفي ما يتعلق بهذه التوصيات، أكد المندوبون على عدم اعتراضهم من حيث المبدأ على تواتر اجتماعات بعض الهيئات الفرعية حسب الحاجة، غير أنهم طلبوا إلى الأمانة التنفيذية إعداد ورقة تتضمن عرضاً لأسباب ودواعي عقد هذه الدورات بتواتر سنوي لبحثها في اجتماعات اللجنة التنفيذية.

76- وتعليقاً على تقرير اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية عن دورتها الثامنة، قدّم مندوب تونس مجموعة من المقترحات لتفعيل أنشطة برنامج عمل اللجنة ومنها: (أ) التنسيق بين التمويل واحتياجات وأولويات التنمية في المنطقة العربية؛ (ب) تسهيل التجارة وتطوير الخدمات اللوجستية وتخفيض كلفة النقل؛ (ج) الاستفادة من سلاسل الإنتاج العربية لدخول أسواق جديدة، وتحسين الجودة وتطوير إنتاج السلع المتوسطة والكثيفة المحتوى التكنولوجي، خلافاً للمشاريع القائمة على كثافة اليد العاملة حيث لم يعد عنصر اليد العاملة المنخفضة الكلفة العنصر الأساسي للقدرة التنافسية؛ (د) تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء في تطوير البنية المؤسسية والتشريعية في مجال التجارة والمنافسة والجمارك والخدمات اللوجستية؛ (ه) تحقيق التكامل التجاري والاقتصادي العربي الذي تنص عليه الاتفاقات المعقودة في إطار جامعة الدول العربية والبرامج والمشاريع الكبرى التي أقرّتها القمم العربية التنموية في الأعوام 2009 و2011 و2013.

77- واستفسرت مندوبة مصر عن التوصية الواردة في تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها التاسعة في الفقرة (ح) وأكدت على أن الشق الأخير من التوصية غير واضح ويثير اللبس من حيث المعنى والمضمون.

78- وأعلن رئيس الدورة اعتماد جميع التقارير مع أخذ الاقتراحات والتعديلات في الاعتبار. وتقارير الهيئات الفرعية هي التالية:

- تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها العاشرة (E/ESCWA/SD/2012/IG.1/10/Report)؛
- تقرير لجنة الطاقة عن دورتها التاسعة (E/ESCWA/SDPD/2013/IG.2/7/Report)؛
- تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها التاسعة (E/ESCWA/SDD/2013/IG.1/6/Report)؛
- تقرير لجنة المرأة عن دورتها السادسة (E/ESCWA/ECW/2013/IG.1/7/Report)؛
- تقرير اللجنة الفنية عن اجتماعها السابع (E/ESCWA/2012/C.7/8/Report)؛
- تقرير لجنة الموارد المائية عن دورتها العاشرة (E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/8/Report)؛
- تقرير لجنة النقل عن دورتها الثالثة عشرة (E/ESCWA/EDGD/2012/IG.1/8/Report)؛
- تقرير لجنة النقل عن دورتها الرابعة عشرة (E/ESCWA/EDGD/2013/IG.1/7/Report)؛

- تقرير اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية عن دورتها الثامنة (E/ESCWA/EDGD/2013/IG.2/10/Report)؛
- تقرير اللجنة الفنية عن اجتماعها الثامن (E/ESCWA /2013/C.8/10/Report).

6- أنشطة مركز الإسكوا للتكنولوجيا للفترة 2011-2013

79- قدم ممثل الأمانة التنفيذية استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/28/6(Part VI) عرضاً للأنشطة التي نفذها المركز في الفترة من عام 2011 إلى عام 2013 وشملت إعداد الدراسات، وإنشاء قواعد البيانات، وبناء شبكات العمل، وتنظيم الاجتماعات وورشات العمل، وتقديم الخدمات الاستشارية. وأوضح أن أهداف المركز تتمثل في تعزيز قدرات الدول الأعضاء على وضع نظم وطنية وإدارية، وتطوير التكنولوجيا ونقلها وتكييفها وتطبيقها، وتحديد التكنولوجيا المناسبة للمنطقة وتيسير تطويرها وتحسين الإطار القانوني والتجاري لنقلها. وعرض قائمة بالالتزامات المالية الحالية نحو المركز ودعا إلى مساهمة جميع الدول الأعضاء في تمويله لكي يعزز أنشطته التي تشمل دولاً عربية عدة. وطرح قائمة الترشيحات التي أرسلتها الدول الأعضاء لعضوية مجلس إدارة المركز للفترة 2014-2017 لإقرارها.

80- وأشاد أحد المندوبين بإنجازات المركز خاصةً وأنّه حديث العهد ويعمل بموارد بشرية محدودة. وبعد إبداء عدد من المندوبين ملاحظاتهم بشأن الترشح والعضوية، اعتمد ممثلو الدول الأعضاء قائمة عضوية مجلس إدارة مركز الإسكوا للتكنولوجيا المعدّة بناءً على الترشيحات المقدّمة من الدول الأعضاء، مع الأخذ بالتعديلات التي اقترحها المندوبون وإضافة المرشحين عن البلدان التي لم ترد أسماؤهم في القائمة المعروضة على المجتمعين.

دال- قضايا الإدارة العليا
(البند 10 من جدول الأعمال)

81- نظرت اللجنة في الوثيقة E/ESCWA/28/7 التي تضمنت ستة أجزاء.

1- تقييم عمل اللجنة

82- اطلع مندوبو الدول من الأمانة التنفيذية على مشروع تقييم عمل الإسكوا، وبرامجها وأنشطتها، وآليتها الحكومية. ومن أهم أهداف هذا المشروع تحسين الأداء من خلال التخطيط والنقد الذاتي، وترسيخ مبدأ المساءلة، من خلال عملية تقييم مستقلة وموضوعية وحيادية تستند إلى المعايير المتبعة في منظمات دولية ولجان إقليمية أخرى.

83- وقد استفادت اللجنة من تجارب لجان وهيئات أخرى في هذا العمل وأخضعت عملية التقييم للمراجعة، فاعتمدت استراتيجية جديدة، وهي تحرص على دور الدول في توجيه هذه العملية وإبداء الملاحظات بشأنها، لأهمية هذا النهج المشترك في توجيه العمل نحو المزيد من الكفاءة في الأداء واستخدام الموارد.

84- وتوالت التعليقات من مصر، وعُمان، والمملكة العربية السعودية، واليمن، وتونس.

85- وأكد المندوبون أهمية عملية التقييم في توجيه الأداء وتحقيق المزيد من الكفاءة في استخدام الموارد، على أن يأتي متسقاً مع مصالح وأهداف ورغبات أصحاب المصلحة أي الدول الأعضاء.

86- وأكدوا على مبدأ الحيادية والاستقلالية في التقييم. وسواء أكان هذا التقييم داخلياً أو أسند إلى جهات خبيرة مختصة، يبقى أن تتوخى عملية التقييم أقصى مستوى ممكن من الحيادية والموضوعية من خلال الاستقلالية، أي بإسناد عملية التقييم إلى إدارة مختلفة عن الإدارة التي تتولى التخطيط، حتى يأتي بنتائج موضوعية تسهم في توجيه عملية التقييم وتصويبها.

87- وأكد المندوبون على ضرورة ارتباط عملية التقييم بأصحاب المصلحة الحقيقية، وتعزيز التنسيق بين الإسكوا والدول لتصحيح أي خلل غير مبرر في العلاقة قد يكون له تأثير سلبي على ما يجب أن يكون عليه التعاون من وضوح وشفافية.

88- ودعا المندوبون إلى إطلاع الدول على مجريات العمل في عملية التقييم في اللجان الإقليمية الأخرى، والتنسيق مع الجهات التي لديها صلاحية تسمية الممثل، والاستفادة من تجارب اللجان الأخرى في الأمم المتحدة في كيفية تقييمها لأدائها وكيفية تعاملها مع نتائج التقييم الصادرة عن مكتب الرقابة الداخلية.

89- وتطرقوا إلى دور الإسكوا في التكامل وعلاقته بتفعيل أدائها، وأيدوا مبدأ التقييم الذاتي للأداء بالتركيز على النوعية بدلاً من عدد الترتيبات المتخذة.

90- وأوضحت الأمانة التنفيذية أن المقصود بالاستقلالية هو فصل التقييم عن التخطيط. وأشارت إلى أن للدول الأعضاء دوراً أساسياً في عملية التقييم. فهي تُجرى استناداً إلى ملاحظاتها، وإليها تؤول نتائج عملية التقييم، بحيث يكون لها دور في تصويب عملية التخطيط من خلال ما تقدمه من أولويات وما تبديه من ملاحظات حول الأداء في مختلف مجالات العمل.

2- التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين 2014-2015

91- في موضوع التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين 2014-2015، استمع المندوبون إلى عرض موجز من الأمانة التنفيذية حول التعديلات المقترحة ومبرراتها، حيث أشير إلى أن نسبتها لا تتجاوز 10 في المائة من برنامج العمل، وقد اقترحتها الأمانة التنفيذية بموجب الولايات والصلاحيات المسندة إليها من الدول ضمن الإطار الاستراتيجي المعتمد، وعلى ضوء التطوّرات المتعاقبة على الصعيدين الدولي والإقليمي وما ترتب عليها من تغيير في أولويات القضايا والمواضيع المطروحة.

92- وناقش المندوبون بإسهاب هذا الموضوع، وتوالت التعليقات على جانب كبير من التنوّع والتباين من المملكة العربية السعودية، ومصر، والإمارات العربية المتحدة، والسودان، وعُمان، والكويت.

93- وإذ اتفق المندوبون على أهمية المرونة في التخطيط، رأوا أن من الضروري وجود مبررات قوية لكل تعديل يُطرح على برنامج العمل بعد أن يكون قد اتفق عليه، وبقاء هامش المرونة ضمن الحدود الثابتة للولايات المسندة إلى اللجنة من الدول، فلا تحلّ أنشطة ومشاريع على أهميتها، محل أخرى من غير مبرر منطقي قوي.

3- مقترح بصلاحيات اللجنة الحكومية للقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات

94- عرضت الأمانة التنفيذية خلفية إنشاء اللجنة الحكومية للقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/28/7(Part V). وهذا المقترح أعدّ عملاً بقراري الإسكوا 292 (د-26) و296 (د-26). ومن صلاحيات اللجنة المقترح أنشاؤها دعم جهود الدول الأعضاء في مجال التطوير المؤسسي والإداري والتنمية خلال الأزمات؛ ورصد آثار القضايا الناشئة، والأزمات، والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ولأراض عربية أخرى على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة؛ واستعراض أبرز المبادرات الحديثة في مجال الحوكمة بغرض الاستفادة منها وتشجيع تبادل التجارب والخبرات بين الدّول الأعضاء وتعزيز التعاون بينها؛ واستعراض التقدم المحرز، نتيجة لأنشطة الإسكوا، في مجالات الحوكمة والقضايا الناشئة والتنمية في ظل الأزمات والاحتلال الأجنبي؛ ومتابعة المؤتمرات الدولية والإقليمية وضمان مشاركة الدول الأعضاء فيها، وتنسيق الجهود المبذولة لتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عنها.

95- وفي معرض النقاش، تعاقبت المداخلات من مندوبي المغرب ومصر ودولة الإمارات العربية المتحدة واليمن وتونس.

96- وبعد المداولات المكثفة أوصى مندوبو الدول بعدم طرح العمل بمشروع القرار المقترح، في ظل عدم وضوح مراجع الإسناد المقترحة، والاكتفاء بعمل البرنامج الفرعي السابع المختص بالقضايا الناشئة والتنمية في النزاعات دون إنشاء لجنة حكومية متخصصة.

4- مقترح لإنشاء مركز عربي للتكامل التجاري والاقتصادي

97- قدمت الأمانة التنفيذية مقترحاً لإنشاء مركز عربي للتكامل الإقليمي بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/28/7(Part IV). وهدف المركز هو العمل على توطيد علاقات التعاون والتنسيق الاقتصادي والتجاري بين الدول العربية ذات الخصائص المتنوعة والمستويات الإنمائية المتفاوتة والتي تتيح فرصاً ضخمة للتكامل في ظل الترابط العالمي، وفي ضوء استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاتحاد الجمركي العربي، وفي سياق مفاوضات جامعة الدول العربية مع منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي بشأن تحرير التجارة.

98- ويضطلع المركز بمهام متخصصة في النمذجة الاقتصادية؛ ووضع سيناريوهات للتعرفة الموحدة وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي في إطار الاتحاد الجمركي العربي؛ ووضع دراسات لإنشاء بنى تحتية عابرة للحدود لانسياب السلع والخدمات بفعالية بين الدول العربية.

99- وسيشكل قسم التكامل الإقليمي في شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة نواةً لهذا المركز الذي سيترأسه الأمين التنفيذي للإسكوا، ويديره مدير مباشر. وتتابع عمله اللجان الحكومية التابعة للإسكوا. والجدير بالذكر أن إنشاء هذا المركز لن يتطلب موارد بشرية ومالية إضافية، وأنه سينفذ مشاريعه من خلال تعبئة موارد من خارج الميزانية.

100- وفي معرض المناقشة، تعاقبت التعليقات من مندوبي عُمان، والمملكة العربية السعودية، والمغرب، والعراق، والسودان، واليمن، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والكويت، وتونس، ومصر، وركزت على أهمية

التنسيق مع جامعة الدول العربية لتجنب الازدواجية في العمل وتحقيق التكامل في الجهود. وطلب المندوبون توضيحات عن أسباب تحويل قسم التكامل الإقليمي إلى مركز وعن إمكانية تحقيق أهدافه الطموحة.

101- وفي الرد على التعليقات، أكدت الأمانة التنفيذية على التنسيق المستمر مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية، الذي طلب الدعم الفني من الإسكوا لمساندة دور الجامعة في التفاوض بشأن تحرير التجارة. والهدف من تحويل القسم إلى مركز هو زيادة المرونة للتجاوب السريع مع احتياجات الدول الأعضاء. أما الأهداف الطموحة فبدأت تتحقق بالفعل من خلال إنجاز عدد من الدراسات الفنية في مجالات مختلفة تتعلق بالتجارة، والتمويل الذي قدمته الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي بقيمة مليون يورو لرصد آثار تحرير الخدمات على الاقتصادات العربية.

5- مقترح لإنشاء لجنة حكومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

102- قدمت الأمانة التنفيذية استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/28/7(Part III)، عرضاً حول إنشاء لجنة حكومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية تحل محل اللجنة الاستشارية للتنمية العلمية والتكنولوجية والابتكار التكنولوجي، وتتابع عمل شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية. والهدف من إنشاء هذه اللجنة هو إتاحة الفرصة للدول لإدراج أولوياتها في برنامج عمل الإسكوا ونقلها إلى المحافل الدولية، ولا سيما اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، والقمة العالمية لمجتمع المعلومات، ومنتدى إدارة الإنترنت. وبالنظر إلى أهمية التكنولوجيا في الابتكار والتنمية والتطور السريع لمفهوم مجتمع المعلومات ليشمل مجتمع المعرفة، واقتصاد المعرفة، والاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، كان لا بد من إعادة هيكلة شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغيير اسمها إلى "شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية".

103- وفي معرض النقاش، توالت التعليقات من مندوبي تونس، وعُمان، والمملكة العربية السعودية، واليمن، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والعراق. فاستفسروا عن التبعات المالية لإنشاء اللجنة، ودورية اجتماعاتها، وعلاقة اللجنة بمركز الإسكوا للتكنولوجيا الذي أنشئ في عمّان في عام 2011.

104- وفي الرد على التعليقات، بينت الأمانة التنفيذية أن تحويل اللجنة من استشارية إلى حكومية لا يترتب عليه رصد مبالغ كبيرة، وأنها ستجتمع مرةً كل سنتين. أما من حيث العلاقة مع مركز الإسكوا للتكنولوجيا، فاللجنة تُعنى بقضايا السياسات والممارسات الجيدة وتتابع التطورات الدولية في مجال التكنولوجيا والابتكار، في حين يُعنى المركز بتنسيق العمل بين الدول العربية ويشكل ذراعاً تنفيذياً تشبيكياً لفتح آفاق التعاون الإقليمي.

6- التعديلات المقترحة على صلاحيات اللجنة ونظامها الداخلي

105- ناقش المندوبون في إطار هذا البند مقترحين. الأول يتعلق بتغيير اسم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية"، والثاني يتعلق بتغيير اسم اللجنة الفنية التابعة للإسكوا إلى "اللجنة التنفيذية" وتعديل صلاحياتها. وأجمع المندوبون على تأييد المقترحين، معتبرين أن تغيير اسم الإسكوا بحيث يشمل عملها ونطاقها جميع الدول العربية، وأن تحويل اللجنة الفنية إلى لجنة تمثيلية نابع من ضرورة تطوير صلاحيات اللجنة الفنية لتضطلع بدور أكبر في توجيه وتنسيق أنشطة الإسكوا واتخاذ القرارات في الفترة التي تفصل بين الدورات الوزارية.

الفصل الخامس
اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة والعشرين

106- اعتمدت اللجنة في جلستها العامة الختامية المنعقدة في 18 أيلول/سبتمبر 2014 مشاريع القرارات المعروضة عليها والتوصيات الصادرة عن اجتماعات كبار المسؤولين على أن ترسل إلى البلدان الأعضاء في التقرير الختامي. وقد قامت الأمانة التنفيذية، وذلك قبل اعتماد مشاريع القرارات، بقراءة كلمة من قبل إدارة تخطيط البرامج والميزانية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة حول تقديرات النفقات المالية لهذه القرارات. فوفقاً للمادة 24 من النظام الداخلي للإسكوا تعد الأمانة التنفيذية تقديراً بتكاليف تنفيذ أي قرار يتضمن الإنفاق الإضافي من أموال الأمم المتحدة. وفي هذا الإطار، أوضحت الأمانة التنفيذية أن القرارات التي تترتب عليها تكاليف مالية هي المتعلقة بما يلي:

(أ) دعم الشعب الفلسطيني، وتقدر التكلفة المالية الإضافية بـ 428,600 دولار أمريكي؛
(ب) إنشاء لجنة تكنولوجيا المعلومات، وتقدر التكلفة المالية الإضافية بـ 21,500 دولار أمريكي؛
(ج) المنتدى العربي للتنمية المستدامة، وتقدر التكلفة المالية الإضافية بـ 751,600 دولار أمريكي.

الفصل السادس
مسائل إجرائية وتنظيمية

ألف- المكان وموعد الانعقاد

107- عقدت الإسكوا دورتها الثامنة والعشرين في تونس، في الفترة من 15 إلى 18 أيلول/سبتمبر 2014. وناقشت اللجنة، التي عقدت في سبع جلسات عامة، البنود المدرجة على جدول أعمالها، والمتعلقة بمختلف القضايا التي تهمّ البلدان الأعضاء.

108- وتخلل الدورة توقيع اتفاق إطاري بين الأمانة التنفيذية وجمهورية تونس تقدم الإسكوا بموجبه خدمات فنية لدعم الخطة الوطنية للتنمية. وستركز هذه الخدمات على الأولويات التي تحددها الحكومة التونسية ومنها على سبيل المثال وضع خريطة استثمارية للمناطق الأقل تنمية، وبناء وحدة للنمذجة الاقتصادية لتحديد آثار السياسات العامة على التشغيل والنمو.

109- ونظمت على هامش الدورة الثامنة والعشرين، جلسة لإعطاء لمحة عامة عن تقرير تعدّه الإسكوا بعنوان "الطبقة الوسطى العربية: قوة من أجل التغيير". ويطرح التقرير الطبقة الوسطى بمقياسين، الأول اقتصادي يستند إلى خطوط الفقر الوطنية، واجتماعي يستند إلى مستوى التعليم، وأنواع المهن، والثاني هو الشعور بالانتماء إلى الطبقة الوسطى. ويهدف التقرير إلى رصد أبرز التطورات في حجم هذه الطبقة وتركيبتها.

باء- النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في وكالاتها المتخصصة، التي ليست أعضاء في الإسكوا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة الثامنة والعشرين للجنة
(البند 4 من جدول الأعمال)

110- تنص المادة 63 من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على أنه يجوز للجنة أن تدعو أي دولة عضو في الأمم المتحدة أو في وكالة متخصصة وليست عضواً في اللجنة، إلى الاشتراك في

مداولاتها بشأن أي مسألة تعتبرها اللجنة ذات أهمية خاصة لتلك الدولة. ولا يكون للدولة التي دُعيت على هذا النحو حق التصويت، غير أنه يجوز لها تقديم مقترحات تُطرح للتصويت بناءً على طلب أي عضو من أعضاء اللجنة.

111- وعملاً بهذه المادة اطلعت الأمانة التنفيذية للجنة، في دورتها الثامنة والعشرين، على الطلبات التي تلقتها واتخذت قراراً بشأنها. وقد شاركت بصفة مراقب، في أعمال الدورة الثامنة والعشرين دولة فنلندا والبرامج والهيئات التابعة للأمم المتحدة، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والصندوق السعودي للتنمية، وأمانة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، ومنظمة التعاون الإسلامي، واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ومنظمة المدن العربية، والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى منظمات غير حكومية في الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الإسكوا والمعتمدة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة.

112- وألقى ممثل فنلندا كلمة موجزة، أشار فيها إلى أهمية تخطيط السياسات الاقتصادية والاجتماعية، الذي هو في صلب مهام الإسكوا، في مواجهة التحديات المتشعبة، مستنداً إلى تجربة بلاده في هذا الإطار. وأعرب عن رغبة بلاده في التعاون مع الإسكوا، لدعم مسيرة التنمية العادلة والازدهار في العالم العربي.

جيم- الافتتاح

113- افتتحت الدورة على مرحلتين، المرحلة الأولى لكبار المسؤولين صباح يوم الاثنين الموافق 15 أيلول/سبتمبر 2014، والمرحلة الثانية للوزراء صباح يوم الأربعاء الموافق 17 أيلول/سبتمبر 2014.

1- اجتماعات كبار المسؤولين

114- في افتتاح اجتماعات كبار المسؤولين، ألقى مندوب دولة الإمارات العربية المتحدة، ورئيس الدورة السابقة، السيد محمد صالح شلواح، وكيل الوزارة المساعد لشؤون السياسات الاقتصادية كلمة، وأثنى على جهود الأمانة التنفيذية للإسكوا بالقيادة الحالية، وعلى الدور الكبير والخطوات الهامة، التي تلمس الدول آثارها في مختلف المجالات. ونوّه بالتعاون المثمر بين مكتب الدورة والأمانة التنفيذية في تنفيذ البرنامج وتحقيق العديد من الإنجازات، ويأتي اجتماع هذه الدورة في الظروف الراهنة تتويجاً لهذا التعاون.

115- وألقى الدكتور نديم خوري، نائب الأمينة التنفيذية، كلمة الإسكوا، ونوّه بأهمية المشاركة في هذه الدورة في وقت هام ومصيري من تاريخ المنطقة. وأكد على ضرورة تضافر الجهود لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق تطلعات دول المنطقة وطموحات شعوبها إلى الحرية والكرامة والعدالة، انطلاقاً مما تزخر به من مخزون سكاني وطبيعي وتاريخي ومعرفي وثقافي.

2- الاجتماعات الوزارية

116- افتتح الاجتماعات الوزارية السيد سالم عيسى الزعابي، سفير الإمارات العربية المتحدة في تونس، ممثلاً رئيس الدورة السابعة والعشرين للإسكوا. وألقى كلمة أشار فيها إلى أهمية الدور الذي تقوم به الإسكوا في دعم الدول العربية في مواجهة التحديات العديدة التي تواجهها المنطقة وضمان تنسيق جهودها وتعزيز

التعاون فيما بينها في تحفيز عملية التنمية. واستعرض الإنجازات التي تمت خلال الدورة السابقة، ومنها انضمام تونس والمغرب وليبيا الذي عزز تمثيل الإسكوا كمحفل إقليمي لتبادل الأفكار والتجارب ومكانتها كحضور إقليمي للأمم المتحدة في المنطقة العربية. ونوّه بمواظبة الإسكوا على تنفيذ برنامج عملها رغم صعوبة الظروف وبتمكُّنها من حشد موارد مالية إضافية من خارج الميزانية العادية واستثمارها في توسيع نطاق دعمها للدول الأعضاء. وأشاد بتعاون الإسكوا مع جامعة الدول العربية لتنفيذ قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو+20 ونقل أولويات المنطقة العربية إلى المحادثات العالمية الجارية حول أجندة التنمية لما بعد 2015. وتوقّف عند الجهود المبذولة في مجال تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين والتي أثمرت إعلان الكويت بشأن القضاء على العنف ضد المرأة ضمن نتائج الدورة السادسة للجنة المرأة.

117- وتلا السيد نديم خوري، نائب الأمينة التنفيذية للإسكوا، رسالة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي-مون الموجهة إلى الدورة. وأشار في رسالته إلى أن مطالب المواطنين العرب تعالت من جميع أنحاء الوطن العربي من أجل مجتمع عادل على أساس حقوق الإنسان. لكن المنطقة، شأنها شأن أجزاء كثيرة من العالم، تواجه عقبات كثيرة من فقر وفوارق جغرافية وبطالة وإقصاء، وتشهد أشكالاً من الصراع تزيد من صعوبة تحقيق العدالة الاجتماعية. ونوه بأهمية الفرصة التي تتيحها الدورة الوزارية لتبادل الآراء وتوحيد المواقف. فللمناقشات والعمل المستمر الذي تقوم به الإسكوا دور هام في صياغة موقف عربي موحد ينطلق من الاعتبارات الوطنية ليكون جزءاً من الجهود العالمية لوضع إطار جديد للتنمية المستدامة للفترة المقبلة.

118- وألقى معالي السيد غانم بن فضل البوعينين، وزير الدولة للشؤون الخارجية في مملكة البحرين، كلمة نوّه فيها باختيار العدالة الاجتماعية كموضوع للدورة. وأشار إلى أن من بين التحديات التي تشهدها المنطقة العربية ولها تداعيات اقتصادية، ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وانعدام الأمن الغذائي والبيئة الصحية السليمة، والإفراط في استهلاك الموارد الطبيعية، وازدياد عدد السكان، وغياب مفهوم اقتصاد المعرفة والابتكار. وأضاف أن هذه التحديات تتطلب إعادة نظر في السياسات الإنمائية، وإرساء خط إنمائي قائم على دراسات وخطط شاملة ومتكاملة لتحقيق تنمية مستدامة تشرك جميع الفئات في صنع القرار وتضمن حرياتهم. وشدد على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز النمو والاستثمار وتحفيز الشباب وإيجاد فرص للعمل، وصولاً إلى مكافحة الفقر ورفع مستوى المعيشة. واستعرض الرؤية الاقتصادية للفترة حتى عام 2030 للبحرين التي تهدف إلى تحديد وجهة واضحة للتطوير المستمر للاقتصاد البحريني. كذلك استعرض مبادرة الإصلاح الوطني التي تمثلت في إنشاء هيئة "التمكين" التي تهدف إلى تطوير القطاع الخاص وجعله المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.

119- وألقت الدكتورة ريما خلف، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا كلمة شكرت فيها تونس حكومة وشعباً على استضافة الدورة. وأثنت على مشاركة الدول في الدورة رغم الصعوبات، وهي دليل على الالتزام بالعمل العربي المشترك ودعم الإسكوا. ونوّهت باختيار العدالة الاجتماعية محوراً للمناقشات، إذ هي قيمة في صلب الثقافة العربية والإسلامية، ونهج شغل الفلاسفة، ورغبة للشعوب، وهدف في السياسات الرسمية للدول.

120- وألقى معالي السيد منجي حامدي، وزير الخارجية التونسية، كلمة عزا فيها أسباب اختلال التوازن وتفاقم الفقر وغياب تكافؤ الفرص وانعدام المساواة واتساع عدم التوازن والشعور بالإقصاء إلى غياب العدل والإنصاف. ودعا إلى ضم الجهود لمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية المتنامية، من خلال إعادة النظر في الخطط الاقتصادية والاجتماعية لترتكز على تعميم مبدأ العدالة الاجتماعية فتستجيب لتطلعات شعوب المنطقة

ومطالبها. ودعا الخبراء في المنطقة إلى اقتراح إصلاحات هيكليّة تنظّم الحماية الاجتماعية وبرامج المساعدات الاجتماعية للفئات المهمشة ودعم المواد الغذائية والطاقة والسكن وابتكار طرق التمويل اللازمة. وأشاد بتقرير التكامل العربي الذي أطلقته الإسكوا في شباط/فبراير 2014. ودعا إلى التقارب وتنسيق الجهود إقليمياً ودولياً في ظل تنامي ظاهرة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة. وأعرب عن ثقته في أن بيان تونس للعدالة الاجتماعية الذي يصدر عن الدورة الوزارية الحالية سيكون بمثابة خارطة طريق للبلدان العربية.

دال- الحضور

121- حضر الدورة ممثلون عن خمس عشرة دولة أعضاء في الإسكوا. وحضرت الدورة دولة فنلندا، بصفة مراقب. وحضر الدورة أيضاً ممثلون عن البرامج والهيئات والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومراقبون عن منظمات دولية وغير حكومية ومنظمات أخرى، إضافة إلى عدد من الخبراء. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول من هذا التقرير.

هاء- انتخاب أعضاء المكتب

1- اجتماعات كبار المسؤولين

122- تنص المادة 12 من صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ونظامها الداخلي على أن تتولى الدول الأعضاء رئاسة دورات اللجنة بالتناوب وحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية. كما تنص المادة نفسها على أن تنتخب اللجنة نائبين للرئيس ومقرراً من بين ممثلي أعضائها. ويستمر أعضاء المكتب في مهامهم إلى أن يتم انتخاب خلفائهم، وتجوز إعادة انتخابهم.

123- وعملاً بأحكام هذه المادة، تولّت السيدة رنا بنت عيسى آل خليفة، الوكيل المساعد للشؤون العربية والأفروآسيوية والمنظمات في وزارة الخارجية في مملكة البحرين، رئاسة اجتماعات كبار المسؤولين؛ وتولى مندوبا جمهورية تونس، السيد جلال السنوسى، مدير إدارة التعاون المتعدد الأطراف؛ والإمارات العربية المتحدة السيد محمد صالح شلواح، وكيل مساعد لشؤون السياسات الاقتصادية في وزارة الاقتصاد، منصبي نائبي الرئيس؛ وتولى السيد عبد العزيز مبروك، ممثل السودان مهام المقرر (نظراً لعدم مشاركة الجمهورية السورية).

2- الاجتماعات الوزارية

124- تولى معالي السيد غانم بن فضل البوعينين، وزير الدولة للشؤون الخارجية في مملكة البحرين، رئاسة الاجتماعات الوزارية؛ وتولى مندوبا جمهورية تونس ودولة الإمارات العربية المتحدة، منصب نائبي الرئيس؛ وتولى مندوب السودان مهام المقرر.

واو- وثائق التفويض

125- عملاً بأحكام المادة 11 من النظام الداخلي، قُدّمت إلى الأمين التنفيذي وثائق التفويض عن مندوبي البلدان الأعضاء المشاركين في الدورة السابعة والعشرين.

زاي- جدول الأعمال

126- أقرت اللجنة، في جلستها الأولى جدول الأعمال بالصيغة المعروضة عليها في الوثيقة E/ESCWA/28/L.1. وفيما يلي جدول الأعمال بصيغته المعتمدة:

1- افتتاح الدورة الثامنة والعشرين.

2- انتخاب أعضاء المكتب.

3- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

4- النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في وكالاتها المتخصصة، التي ليست أعضاء في الإسكوا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة الثامنة والعشرين للجنة.

5- التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2013-2014.

6- نتائج المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة.

7- دعم الشعب الفلسطيني: السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

8- مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين 2016-2017.

9- تقرير الأمينة التنفيذية عن أنشطة اللجنة:

(أ) الوضع المالي للجنة؛
(ب) أداء البرنامج لفترة السنتين 2012-2013؛
(ج) التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية؛
(د) تنفيذ القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها السابعة والعشرين؛
(هـ) تقارير الهيئات الفرعية للجنة عن دوراتها؛
(و) أنشطة مركز الإسكوا للتكنولوجيا في الفترة 2011-2013.

10- قضايا الإدارة العليا:

(أ) تقييم عمل اللجنة؛

(ب) التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين 2014-2015؛

(ج) مقترح لإنشاء لجنة حكومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية؛

(د) مقترح لإنشاء مركز عربي للتكامل التجاري والاقتصادي؛

(هـ) مقترح بصلاحيات اللجنة الحكومية للقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات؛

(و) التعديلات المقترحة على صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ونظامها الداخلي.

11- افتتاح الاجتماعات الوزارية.

12- العدالة الاجتماعية في السياسات العامة للدول العربية:

(أ) النهج الإنمائي الجديد؛
(ب) السياسات الاقتصادية الداعمة للعدالة الاجتماعية؛
(ج) العدالة عبر الأجيال والنفاذ إلى الموارد الطبيعية؛
(د) المتابعة والقياس.

13- اعتماد الإعلان الوزاري بشأن العدالة الاجتماعية في السياسات العامة للدول العربية.

14- موعد ومكان انعقاد الدورة التاسعة والعشرين للجنة.

15- ما يستجد من أعمال.

16- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة والعشرين.

17- اختتام أعمال الدورة.

127- وفي الجلسة ذاتها، وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح لدورتها الثامنة والعشرين المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/28/L.2.

حاء- مكان وموعد انعقاد الدورة التاسعة والعشرين للجنة
(البند 14 من جدول الأعمال)

128- تقرر عقد الدورة التاسعة والعشرين للجنة في شهر أيار/مايو 2016 في بيروت، ما لم توجّه دعوة لعقدها في إحدى الدول الأعضاء.

طاء- ما يستجد من أعمال
(البند 15 من جدول الأعمال)

129- لم ترد أية مقترحات في إطار هذا البند.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- البلدان الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة زينة زيد طوقان
مديرة
مديرية التعاون الدولي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيدة هزار بدران
رئيسة قسم مجموعة البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة
مديرية التعاون الدولي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة السيد سالم عيسى القطام الزعابي
سفير
سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة لدى تونس

سعادة السيد محمد صالح الشلواح
وكيل الوزارة المساعد لشؤون السياسات الاقتصادية
وزارة الاقتصاد

السيد نزار فيصل المشعل
مدير إدارة التعاون والاتفاقيات الاقتصادية
وزارة الاقتصاد

السيد حسين سعيد الشيخ
وكيل مساعد لشؤون الرعاية الاجتماعية
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيد عبدالله حسن عبيد الشامسي
قائم بأعمال
سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة لدى تونس

السيدة حنان عبدالله القاضي
إدارية أولى
وزارة الاقتصاد

مملكة البحرين

معالي السيد غانم بن فضل البوعينين
وزير الدولة للشؤون الخارجية
وزارة الخارجية

السيدة رنا بنت عيسى آل خليفة
وكيلة مساعد للشؤون العربية والأفروآسيوية والمنظمات
وزارة الخارجية

السيد علي بن جاسم الموسى
مدير مكتب سعادة وزير الدولة للشؤون الخارجية
وزارة الخارجية

السيد فؤاد صادق البحارنة
مستشار
وزارة الخارجية

السيد خليل إبراهيم بوطرادة طرادة
مستشار
سفارة ممكلة البحرين لدى تونس

السيدة مها سلطان الجودر
منسقة إدارية في إدارة المنظمات
وزارة الخارجية

السيد رمزي بن آدم بن معزوز
مسؤول العلاقات العامة
سفارة مملكة البحرين لدى تونس

الجمهورية التونسية

معالي السيد المنجي الحامدي
وزير
وزارة الشؤون الخارجية

السيد فيصل قويعة
كاتب الدولة للشؤون الخارجية
وزارة الشؤون الخارجية

الجمهورية التونسية (تابع)

السيد نور الدين زكري
كاتب الدولة للتنمية والتعاون الدولي
وزارة الاقتصاد والمالية

السيدة هلى باش طبجي
مديرة عامة للمنظمات والندوات الدولية
وزارة الشؤون الخارجية

السيد محمد الزريبي
المدير العام للنهوض الاجتماعي
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيد بديع القديدي
مدير التشريفات الدبلوماسية
وزارة الشؤون الخارجية

السيد جلال السنوسي
مدير التعاون متعدد الأطراف
وزارة الشؤون الخارجية

السيد نوفل العبيدي
مدير إدارة الإعلام
وزارة الشؤون الخارجية

السيد أحمد الصغير
مدير المنظمات العربية والإسلامية بالإدارة العامة للعالم العربي
وزارة الشؤون الخارجية

السيد نجم الدين الأكحل
مدير مساعد بالإدارة العامة للمنظمات والندوات الدولية
وزارة الشؤون الخارجية

السيد شكري لطيّف
مدير مساعد بإدارة الإعلام
وزارة الشؤون الخارجية

السيد محمد ماهر المؤدب
رئيس قسم بالإدارة العامة للمنظمات والندوات الدولية
وزارة الشؤون الخارجية

السيد حسن السعداني
كاتب الشؤون الخارجية بالإدارة العامة للمنظمات والندوات الدولية
وزارة الشؤون الخارجية

السيدة سعيدة حشيشة
مديرة عامة للتعاون الاقتصادي والتجاري
وزارة التجارة والصناعات التقليدية

السيدة كلثوم الحمزاوي
مديرة عامة للتعاون متعدد الأطراف
وزارة التنمية والتعاون الدولي

السيد محمد بن عمر
مهندس عام
مدير عام مكتب التعاون الدولي والعلاقات الخارجية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال

السيدة نجاة بن صالح
مكلفة بالتعاون الدولي
ديوان وزير العدل وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية

السيدة صبرية البتوني
مديرة التعاون الدولي والشراكة بكتابة الدولة للتنمية المستدامة

السيد لطفي بن سعيد
مدير مواكبة المسارات وإعداد الأدوات بكتابة الدولة للتنمية المستدامة
وزارة التجهيز والتنمية الترابية والتنمية المستدامة

السيد محمد جمال العيفة
المدير المكلف بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية بالإدارة العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري
وزارة التجارة والصناعات التقليدية

السيدة نعيمة جلاصي
مديرة الدفاع الاجتماعي
الإدارة العامة للنهوض الاجتماعي
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيدة مليكة الورغي
مديرة شؤون الأسرة بكتابة المرأة والأسرة

السيد سامي زقاب
مدير التعاون والعلاقات الخارجية
وزارة النقل

السيدة كوثر دباش
مكلفة بمأمورية
ديوان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال

الجمهورية التونسية (تابع)

السيدة سنية عبداللطيف جليبي
متفقد رئيس كاهية مدير
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال

السيدة هاجر شلواطي
كاهية مدير
كتابة الدولة للتنمية والتعاون الدولي

السيدة حنان البنزرتي
المكلفة بآلية رصد أوضاع الأسرة
كتابة الدولة للمرأة والأسرة

جمهورية السودان

معالي السيد عثمان عمر علي الشريف
وزير التجارة

السيد عبد العزيز محمد مبروك
مدير عام التجارة الخارجية
وزارة التجارة

السيدة ماجدة أحمد المهدي
مديرة إدارة المنظمات

السيدة شذى عثمان عمر
مستشارة
وزارة التجارة

جمهورية العراق

السيدة نهى خضر يوسف شرماء
مديرة عامة التنمية البشرية
وزارة التخطيط

السيد علي محمد شويخ
مدير المراسم والشؤون الثقافية
سفارة جمهورية العراق لدى تونس

سلطنة عُمان

سعادة السيد حسين بن عمر بن عبدالله آل إبراهيم
سفير
سفارة سلطنة عمان لدى تونس

السيد حمد بن جبر بن سعود المحروقي
مدير عام تنمية القطاعات الخدمية
الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط

السيدة سعاد بنت محمد بن يوسف الفاضل
مديرة دائرة التعاون الفني
الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط

السيد سعيد بن راشد القتبي
مدير دائرة التنمية الإقليمية والهياكل الأساسية
المجلس الأعلى للتخطيط

السيدة عائشة بنت راشد الهاشمي
أخصائية إجتماعية
وزارة التنمية الاجتماعية

فلسطين

السيدة علا عوض
رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

السيد أشرف سمارة
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

دولة قطر

سعادة السيد صالح بن محمد سالم النابت
وزير التخطيط التنموي والإحصاء

السيدة منى سلمان محمد دهنيم
مديرة مكتب الوزير

السيد سلطان علي الكواري
مدير إدارة الاحصاءات الديمغرافية والاجتماعية

السيد أحمد محمد حسين
مستشار
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

السيد حمد راشد النابت
إداري في مكتب الوزير

السيد غانم مبارك علي الكواري
مدير إدارة الضمان الاجتماعي
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

دولة قطر (تابع)

سعادة السيد عبدالله بن ناصر الحميدي
سفير
سفارة دولة قطر لدى تونس

السيد عبد العزيز محمد الشيخ
قائم بالأعمال
سفارة دولة قطر لدى تونس

دولة الكويت

السيد يحيى سليمان العقيلي
أمين عام بالإنابة
المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

السيد خالد علي الخميس
أمين عام مساعد للشؤون الإدارية والمالية
الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

السيد مشعل منور العارضي
مراقب
وزارة المالية

السيد حسن محمود كمال
مدير إدارة مكتب وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية
المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

السيدة رندة عبدالله خليفة شاهين
مديرة
إدارة التخطيط الاستراتيجي
المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

السيدة حصة إبراهيم الهملان
منسقة إدارية
وزارة المالية

السيد عبد الرحمن بندر الديحاني
سكرتير ثان
سفارة دولة الكويت لدى تونس

الجمهورية اللبنانية

سعادة السيد بسام عبد القادر نعماني
سفير
سفارة الجمهورية اللبنانية لدى تونس

جمهورية مصر العربية

معالي السيدة غادة والي
وزيرة التضامن الاجتماعي

سعادة السيد مجدي راضي
مساعد وزير الخارجية للعلاقات الاقتصادية متعددة الأطراف والتعاون الدولي
وزارة الخارجية

سعادة السيد أيمن مشرفة
سفير
سفارة جمهورية مصر العربية لدى تونس

معالي السيدة أماني فهمي
نائب مساعد وزير الخارجية للعلاقات الاقتصادية الدولية
وزارة الخارجية

المملكة المغربية

معالي السيد محمد الوفا
وزير منتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة

السيدة حنان التوزاني
مكلفة بالدراسات لدى رئيس الحكومة
وزارة الشؤون العامة والحكامة

السيدة بثينة بن موسى
رئيسة مصلحة المؤسسات المالية
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

المملكة العربية السعودية

السيد بندر بن عبد العزيز الوايلي
وكيل وزارة
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد عبدالله علي المرواني
وكيل مساعد
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد نبيل بن محمد عادل حلمي
ممثل
وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

المملكة العربية السعودية (تابع)

السيد عبدالله بن حسن النصر
مدير إدارة التخطيط
مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية

السيد صالح بن محمد الدخيل
مدير عام
إدارة المشاريع الإنتاجية
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيد سعد بن ناصر القريني
مساعد مدير عام إدارة البحث الاجتماعي
وزارة الشؤون الاجتماعية

السيد صقر بن سليمان القرشي
ممثل وزارة الخارجية

السيد عماد بن أحمد الغامدي
باحث إقتصادي
وزارة التجارة والصناعة

السيد صالح بن فهد الشهري
أخصائي تخطيط
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد حمد علي شهري
سكرتير ثان
سفارة المملكة العربية السعودية لدى تونس

الجمهورية اليمنية

معالي السيد محمد سعيد السعدي
وزير التخطيط والتعاون الدولي

السيد محمد أحمد الحاوري
وكيل قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد سلطان الدبعي
مدير عام المراسم
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيدة أماني محمد زبارة
مديرة عامة للاصلاحات الوطنية
قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد أحمد حمود الشبامي
مدير عام التعاون الدولي مع المنظمات الدولية
والإقليمية والمؤتمرات
قطاع التعاون الدولي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد عبده غانم ناجي المحيا
مدير البنية التحتية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

باء- الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير الأعضاء في الإسكوا

فنلندا

سعادة السيدة تانيا جاسكلاينن
سفيرة فنلندا في تونس

سعادة السيد ماتي لاسيلا
المبعوث الخاص لعملية التحول في
الجمهورية العربية السورية
وزارة الخارجية

السيدة إيلينا ريمبي
نائبة رئيس بعثة
سكرتيرة أولى

جيم- الأمانة العامة للأمم المتحدة

مكتب اللجان الإقليمية

السيد عمر نور
مدير

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

السيد نسيم أولمان
باحث أقدم في الشؤون الاقتصادية

دال- البرامج والهيئات التابعة للأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد منير تابت
منسق الأمم المتحدة المقيم/ممثل رئيس برنامج
الأمم المتحدة الإنمائي

السيد غلوربانو سينيري
مستشار سياسي
تونس

برنامج الأغذية العالمي

السيدة ماريا لوكيانوفا
رئيسة مكتب
تونس

السيد محمد دياب
مدير إقليمي
المكتب الإقليمي
مصر

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

السيد روستان تيري
رئيس مكتب

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

السيد فوزي بن جبارة
مدير مشروع
الجمهورية التونسية

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

السيد محمد ناصري
نائب المدير الإقليمي
المكتب الإقليمي للدول العربية
مصر

البرنامج المشترك لمكافحة الإيدز

السيدة يمينة شكار
مديرة إقليمية لمكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
مصر

السيد الطيب الأمين
مستشار إقليمي

هاء- المنظمات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

السيد غسان خليل
الممثل الخاص لليونيسف في ليبيا

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

السيد ناصرالدين حج الأمين
موظف أقدم لشؤون السياسات
المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

السيدة عزة مرسي
رئيسة المكتب العربي
فيينا

واو- المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والهيئات التابعة لها

جامعة الدول العربية

السيدة فائقة سعيد الصالح
أمينة عامة مساعدة
رئيسة قطاع الشؤون الاجتماعية

السيد طارق نبيل النابلسي
رئيس وحدة المتابعة والتنسيق

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

السيد أبو القاسم حسن البدري
مدير إدارة العلوم والبحث العلمي
وزير مفوض بجامعة الدول العربية

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

السيد نضال ملواح
منسق البرنامج العربي للإستزراع السمكي

منظمة المدن العربية

السيدة منى بورسلي
مستشارة للأمين العام

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

السيد محمد الغايب
باحث قانوني
مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية
البحرين

منظمة التعاون الإسلامي

السيد حسن أرسلان
عضو في مكتب الأمين العام

المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية

السيد عبد العزيز معلمي
مدير عام
الأردن

الصندوق السعودي للتنمية

السيد تركي بن غانم الغانم
باحث إعلامي
إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية

السيد حمود بن سعد الطويرب
نائب مدير عام إدارة الخزينة

مركز التجارة الدولي

السيد عبد السلام عزوز
موظف أقدم لتعزيز التجارة
مكتب الدول العربية
جنيف

السيدة ليليا نعص
قائمة بأعمال مكتب الرئيس
مكتب الدول العربية
جنيف

زاي- المنظمات الحكومية وغير الحكومية

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

السيد عباس علي النقي
أمين عام
الكويت

السيد عبد الكريم عايد
مدير إدارة الإعلام والمكتبة
الكويت

المجلس الوطني للمرأة

السيدة مرفت تلاوي
رئيسة
مصر

المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا

السيد خالد الشريده
أمين عام
الأردن

مرصد الصحراء والساحل

السيد خاتم خرّاز
أمين تنفيذي
تونس

الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي

السيد شكري جوادي
منسق برامج تنموية
تونس

حاء- الخبراء المشاركون في حلقات الحوار

الحلقة الأولى – النهج الإنمائي الجديد

السيد فريديريكو نيتو
مدير الحلقة، رئيس شعبة التنمية الاجتماعية
الإسكوا

السيدة مرفت تلاوي
رئيسة المجلس الوطني للمرأة
مصر

السيد جون جوست
بروفسور في علم النفس والعلوم السياسية

السيد إسحاق ديوان
أستاذ محاضر في السياسات العامة في معهد جون كينيدي في الولايات المتحدة الأمريكية

السيد جهاد أزعور
مستشار تنفيذي لشركة بوز أند آلين

السيد ناصر عبد العزيز الناصر
الممثل السامي للأمم المتحدة لتحالف الحضارات

الحلقة الثانية – السياسات الاقتصادية الداعمة للعدالة الاجتماعية

السيد عبدالله الدردري
مدير الحلقة، رئيس شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة
الإسكوا

السيد حازم الببلاوي
رئيس أسبق لمجلس الوزراء في مصر
أمين تنفيذي أسبق للإسكوا

السيد غريغوريس كولودكو
نائب أسبق لرئيس مجلس الوزراء ووزير مالية أسبق في بولندا

السيد عمر رزاز
رئيس مجلس الأمناء في صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية
الأردن

السيد محمد سعيد السعدي
وزير التخطيط والتعاون الدولي
اليمن

الحلقة الثالثة – العدالة عبر الأجيال والنفاذ إلى الموارد الطبيعية

السيدة ندى الناشف
مدير الحقلة، مساعدة الأمين العام ورئيسة المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية

السيدة رلى مجلاني
رئيسة شعبة سياسات التنمية المستدامة
الإسكوا

السيدة كارول نخلة
محاضرة في إقتصاد الطاقة في جامعة سوري في بريطانيا

السيد شداد العتيلي
وزير ورئيس سابق في سلطة المياه قي حكومة فلسطين

السيد شريف عارف
استشاري بيئي في مرفق البيئة العالمي

الحلقة الرابعة – المتابعة والقياس

السيد يوراي ريكان
مدير الحقلة، رئيس شعبة الإحصاء
الإسكوا

السيدة علا عوض
وزيرة ورئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

السيدة مارتين دوراند
كبيرة الإحصائيين
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي

السيد شانتينان ديفرجان
كبير الاقتصاديين في شؤون المنطقة الأفريقية لدى البنك الدولي لمنطقة أفريقيا

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
جدول الأعمال والشروح	3	E/ESCWA/28/1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/28/2
النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في وكالاتها المتخصصة، التي ليست أعضاء في الإسكوا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة الثامنة والعشرين للجنة	4	E/ESCWA/28/3
مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2013-2014 – موجز	5	E/ESCWA/EDGD/2014/1/Summary
تقرير المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة	6	E/ESCWA/SDPD/2014/WG.1/6/Report
دعم الشعب الفلسطيني: السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني	7	E/ESCWA/28/4
مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين 2016-2017	8	E/ESCWA/28/5
تقرير الأمينة التنفيذية عن أنشطة اللجنة:	9	E/ESCWA/28/6
الوضع المالي للجنة	9 (أ)	E/ESCWA/28/6(Part I)
أداء البرنامج لفترة السنتين 2012-2013	9 (ب)	E/ESCWA/28/6(Part II)
التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية	9 (ج)	E/ESCWA/28/6(Part III)
تنفيذ القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها السابعة والعشرين	9 (د)	E/ESCWA/28/6(Part IV)
تقارير الهيئات الفرعية للجنة عن دوراتها	9 (هـ)	E/ESCWA/28/6(Part V)
أنشطة مركز الإسكوا للتكنولوجيا في الفترة 2011-2013	9 (و)	E/ESCWA/28/6(Part VI)
التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات		E/ESCWA/28/CRP.1
قضايا الإدارة العليا:	10	E/ESCWA/28/7

العنوان	البند	الرمز
تقييم عمل اللجنة	10 (أ)	E/ESCWA/28/7(Part I)
التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين 2015-2014	10 (ب)	E/ESCWA/28/7(Part II)
مقترح لإنشاء لجنة حكومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية	10 (ج)	E/ESCWA/28/7(Part III)
مقترح لإنشاء مركز عربي للتكامل التجاري والاقتصادي	10 (د)	E/ESCWA/28/7(Part IV)
مقترح بصلاحيات اللجنة الحكومية للقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات	10 (هـ)	E/ESCWA/28/7(Part V)
التعديلات المقترحة على صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ونظامها الداخلي	10 (و)	E/ESCWA/28/7(Part VI)
العدالة الاجتماعية في السياسات العامة للدول العربية:	12	E/ESCWA/28/8
النهج الإنمائي الجديد	12 (أ)	E/ESCWA/28/8/Panel.1
السياسات الاقتصادية الداعمة للعدالة الاجتماعية	12 (ب)	E/ESCWA/28/8/Panel.2
العدالة عبر الأجيال والنفاذ إلى الموارد الطبيعية	12 (ج)	E/ESCWA/28/8/Panel.3
المتابعة والقياس	12 (د)	E/ESCWA/28/8/Panel.4
معلومات للمشاركين		E/ESCWA/28/INF.1
قائمة الوثائق		E/ESCWA/28/INF.2